INVESTMENT
PROMOTION

الوحدة التدريبية رقم (3)

سياسات تشجيع الاستثمار وتنمية الصادرات للقطاع الخاص

سياسات تشجيع الاستثمار وتنمية الصادرات للقطاع الخاص

مقدمة:

تأتي سياسات تشجيع الاستثمار وتنمية الصادرات في مقدمة السياسات الداعمة للقطاع الخاص والتي تعمل على زيادة حجمه وتحسين أداءه. كما تأتي سياسات تطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة والبيئة الاستثمارية ضمن التوجهات العامة لخدمة هذا القطاع. تقدم هذه المادة التدريبية فيما تبقى عرضاً لأبرز القضايا السابقة.

3.1 سياسات تشجيع الاستثمار

يعتبر الاستثمار من أهم الأنشطة الاقتصادية التي تحظى باهتمام كبير في معظم دول العالم باختلاف أنظمتها السياسية والاقتصادية، بسبب مساهمته الكبيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة. وإذا ما وجهت الاستثمارات بشكل سليم نحو القطاعات ذات القيمة المضافة العالية، فإنها ستؤدي إلى معالجة التشوهات الاقتصادية والاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الوطني، بوصفها أداة مهمة من الأدوات التي تساهم وبشكل فاعل في تحقيق النمو الاقتصادي المتوازن. ولعل من أهم الوسائل التي تساهم بشكل كبير في معالجة المشاكل الاقتصادية هو تحفيز وتوطين الاستثمارات المحلية وجذب الاستثمارات الخارجية من أجل توظيفها في قطاعات اقتصادية ذات قيمة مضافة عالية، حتى يتسنى للاقتصاد الوطني القيام بأعباء تحقيق المستويات المبتغاة من النمو الاقتصادي المستدام وتوليد فرص العمل والسيطرة على أدوات السياسة الاقتصادية الكلية.

ويساهم الاستثمار في حل العديد من المشاكل الاقتصادية والمتمثلة بالعجز في الميزان التجاري من خلال التركيز على تحفيز الاستثمار في القطاعات الإنتاجية والتصديرية، ومشكلة عجز الموازنة العامة حيث تساعد زيادة الاستثمار في زيادة حركة النشاط الاقتصادي مما يعني زيادة الإيرادات العامة للدولة من الضرائب والرسوم، وبالتالي خفض عجز الموازنة من جهة أخرى، هذا فضلا عن الآثار الايجابية لتفعيل مبدأ الشراكة بين القطاعين العام والخاص المحلي والأجنبي في تنفيذ المشاريع التنموية ومشاريع البنية التحتية والتي تقوم الحكومات عادة بها، الأمر الذي يساعد الحكومات في تقليل النفقات الرأسمالية، وزيادة عائدات الخزينة من الإيرادات التي يحققها القطاع الخاص من الأرباح.

وأمام الأهمية الكبيرة للاستثمار، لابد من قيام الحكومات العربية بتحفيز القطاع الخاص العربي لتوطين أكبر نسبة ممكنة من الاستثمارات المحلية والعمل على زيادة المشاريع الاستثمارية المشتركة بين القطاع الخاص المحلي ونظرائه من القطاع الخاص العربي من جهة والقطاع الخاص الأجنبي من جهة أخرى، وذلك في القطاعات الاقتصادية ذات القيمة المضافة العالية، والتي تحسن من فرص التوظيف وتزيد من معدلات النمو الاقتصادي.

3.1.1 المناخ الاستثماري في الدول العربية

يعرف مناخ الاستثمار على انه مجمل الأوضاع والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية التي تؤثر في توجهات رأس المال وتوطينه. ويعبر مناخ الاستثمار عن الأوضاع والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية والقانونية والتنظيمات الإدارية التي يجب أن تكون ملائمة ومناسبة لحفز وتوطين الاستثمارات المحلية من القطاع الخاص المحلي وجذب واستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. إن الدولة التي يتمتع مناخها الاستثماري بأكبر درجة من الاستقرار (السياسي والاقتصادي والاجتماعي) وتوفر بنية تحتية متينة، فضلاً عما تقدمه من الإعفاءات والحوافز والامتيازات والضمانات، تستحوذ على اكبر قدر من الاستثمارات سواء كانت المحلية أو الأجنبية. وقد بذلت الدول العربية في السنوات الأخيرة جهوداً كبيرة لتحسين مناخها الاستثماري من خلال تهيئة كافة الأوضاع والظروف المناسبة لحفز وتوطين الاستثمارات المحلية وجذب الاستثمارات الأجنبية من خلال عدد من الإصلاحات الهيكلية والاقتصادية ومحاولة توازن أفضل بين القطاعين العام والخاص.

BUSINESS ENVIRONMENT

3.1.1 تحليل واقع مناخ وبيئة الاستثمار في الدول العربية

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات
The Arab Investment & Export Credit Guarantee Corporation

للتعرف على واقع مناخ وبيئة الاستثمار في الدول العربية في هذه الوحدة التدريبية فقد تم استخدام مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار للعام 2013، والذي قامت بتطويره المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (إحدى المؤسسات الإقليمية العربية). ويقيس هذا المؤشر جاذبية الدول العربية للاستثمار (الأجنبي والمحلي)، وهو مقياس يتم اشتقاقه من سلسلة من المكونات المشاهدة التي

تعكس الوضع النسبي لأداء الدول العربية في مجال استقطاب التدفقات الاستثمارية الخارجية والتي أيضا تقع ضمن اهتمام المستثمرين المحليين، ويتكون مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار من ثلاث مجموعات رئيسية هي:

1. مجموعة المتطلبات الأساسية
2. مجموعة العوامل الكامنة
3. مجموعة العوامل الخارجية الايجابية.

فيما يتعلق بمجموعة المتطلبات الأساسية فهي مجموعة المقومات التي يجب توافرها حتى تتمكن الدولة من جذب الاستثمار، وبدونها قد يكون هناك استحالة أو صعوبة كبيرة في جذب المستثمرين، أما مجموعة العوامل الكامنة فهي تعبر عن المقومات الأساسية التي تحدد قرارات كبار المستثمرين وخصوصاً الشركات متعددة الجنسية تجاه الاستثمار في بلد معين من عدمه، في حين تعبر مجموعة العوامل الخارجية الايجابية عن العناصر المختلفة التي تعزز مقومات الدولة على صعيد اندماجها في الاقتصاد العالمي، وكذلك امتلاكها لمقومات التقدم التكنولوجي والعناصر الأخرى التي تميزها عن الدول الأخرى في العالم.

ويتكون المؤشر العام لجاذبية الاستثمار من عشرة مؤشرات فرعية تعبر في مجموعها عن جاذبية الدولة للاستثمار بقدر أكبر من التفصيل وهي (انظر الشكل رقم (1)):

1. مؤشر استقرار الاقتصاد الكلي
2. مؤشر القدرات التمويلية
3. مؤشر البيئة المؤسسية
4. مؤشر بيئة أداء الأعمال
5. مؤشر حجم السوق وفرص وسهولة النفاذ إليه
6. مؤشر الموارد البشرية والطبيعية
7. مؤشر عناصر التكلفة
8. مؤشر البنية التحتية
9. مؤشر تأثير التكتل الاقتصادي والشركات متعددة الجنسيات
10. مؤشر عوامل التميز والتقدم التكنولوجي

هل هذا التقرير له نفس نتائج التقرير الذي بصورة العمل الدولي وهو تقرير ممارسة أنشطة الأعمال؟

شكل رقم (1)

تركيبة مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، مع الأوزان النسبية لكل مؤشر من المؤشرات الفرعية

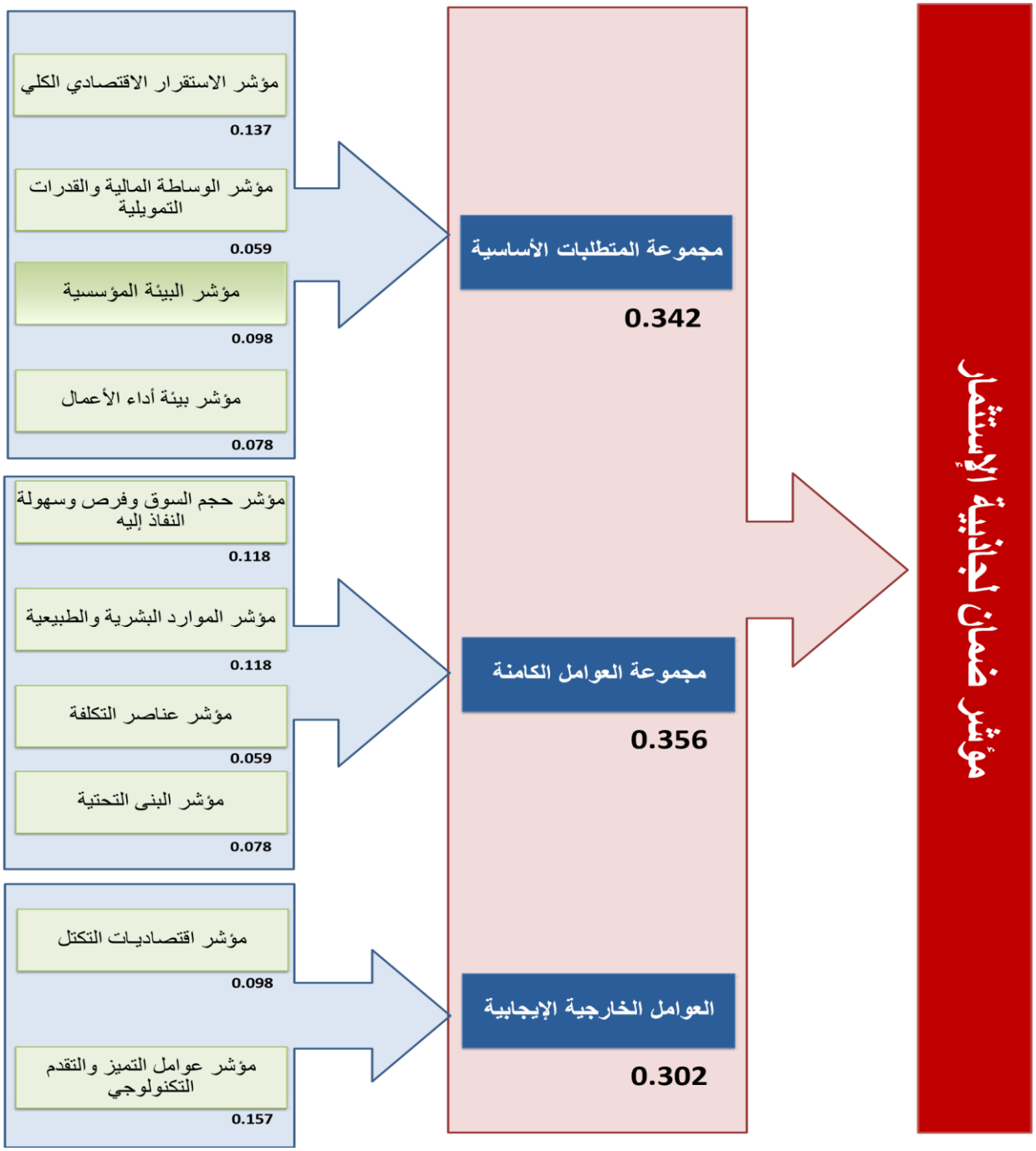

- تضم المؤشرات العشرة عدة مؤشرات فرعية تقوم برصد أكثر تفصيلا للمتغيرات الحاكمة لقدرة الدولة على جذب الاستثمار، وذلك كما يلي:

تطبيق عملي: مكونات مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار

1. مجموعة المتطلبات الأساسية أو المسبقة

مؤشر الاستقرار الاقتصادي الكلي	▪ تقلب معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ▪ معدل التضخم ▪ تقلب سعر الصرف الحقيقي الفعال ▪ عدد أزمات سعر الصرف خلال السنوات العشر الأخيرة ▪ نسبة عجز أو فائض الحساب الجاري إلى GDP ▪ نسبة عجز أو فائض الميزانية العمومية إلى GDP ▪ نسبة الدين العام الإجمالي إلى GDP		
مؤشر الوساطة المالية والقدرات التمويلية	▪ معدل عرض النقد بمفهومه الواسع إلى GDP ▪ الائتمان المحلي الممنوح للقطاع الخاص كنسبة من GDP ▪ القيمة السوقية للشركات المدرجة في سوق المال كنسبة من GDP		
مؤشر عناصر التكلفة	**ظروف سوق العمل (التكاليف غير المباشرة)** ▪ المرونة في سوق العمل الرسمي ▪ صلابة عقود العمل ▪ تكرار الإضرابات العمالية ▪ العلاقات بين النقابات العمالية وأرباب العمل.	**الضرائب** ▪ إجمالي سعر الضريبة نسبة من الأرباح التجارية ▪ ضريبة العمل والمساهمات نسبة من الأرباح التجارية ▪ عدد مرات دفع الضريبة خلال العام	**تكلفة التصدير والاستيراد** ▪ تكلفة التصدير ▪ تكلفة الاستيراد
مؤشر البيئة المؤسسية	▪ شفافية الإجراءات الاقتصادية الحكومية ▪ شفافية السياسة الاقتصادية ▪ فعالية النظام الضريبي ▪ نظام ترسية العقود الحكومية ▪ فعالية الإدارة المحلية ▪ درجة الأمان في التعامل والتعاقد مع الحكومة والمجتمع ▪ درجة أمان حقوق الملكية ▪ درجة أمان التعاقدات بين الجهات الخاصة ▪ فعالية قانون الإفلاس		
مؤشر بيئة أداء الأعمال:	**كفاءة الإجراءات الحكومية:** ▪ إجراءات تأسيس المشروع ▪ الوقت اللازم لتأسيس المشروع ▪ تكلفة تأسيس المشروع ▪ الوقت اللازم لتسجيل ملكية العقا ▪ الوقت اللازم لإنفاذ العقود ▪ الوقت اللازم لاستخراج تراخيص البناء ▪ الوقت اللازم لتوصيل الكهربا ▪ الوقت اللازم لتسوية حالات الإعسار ▪ حرية عمل الأسواق ▪ الخصخصة في القطاع غير المالي منذ عام 2006 ▪ تنفيذ برنامج الخصخصة ▪ حرية الأسعار	**درجة أمان المعاملات والعقود في أسواق السلع والخدمات** ▪ توافر المعلومات عن وضع الشركات ▪ توافر معلومات بمعايير دولية عن نوعية السلع والخدمات ▪ حماية الملكية الفكرية ▪ فعالية إجراءات حماية الملكية الفكرية ▪ سياسات تمليك الأراضي الحكومية ▪ درجة تأمين حقوق تملك الأراضي ▪ درجة المنافسة في الأسواق ▪ سهولة دخول الشركات الجديدة إلى الأسواق ▪ درجة المنافسة في تسويق المنتجات الاستهلاكية ▪ إجراءات تنظيم المنافسة في الأسواق ▪ المعلومات المتاحة عن هيكل ملكية الشركات	

تطبيق عملي: مكونات مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار

2. مجموعة العوامل الكامنة	
مؤشر حجم السوق وفرص وسهولة النفاذ إليه	▪ الطلب المحلي الحقيقي للفرد وتقلبات الطلب المحلي ▪ متوسط دخل الفرد بمعيار القوة الشرائية ▪ نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي النفاذ إلى الأسواق العالمية ▪ مؤشر الانفتاح على العالم الخارجي: (الانفتاح التجاري وحرية تحويل المدفوعات، حرية نفاذ رأس المال إلى المؤسسات المحلية، حرية تملك الأجانب للأراضي، انفتاح القطاع المالي على الخارج) .
مؤشر الموارد البشرية والطبيعية	 ▪ نصيب عوائد الموارد الطبيعية من إجمالي الناتج المحلي . ▪ نصيب العامل من الناتج المحلي الإجمالي على أساس تعادل القوة الشرائية . ▪ متوسط سنوات الدراسة للبالغين . ▪ مؤشر التعليم في مؤشر التنمية البشرية . ▪ سنوات التعليم المتوقعة للأطفال . ▪ جودة نظام التعليم ومؤشر تغطية الحراك الاجتماعي: (وجود نظام تعليمي مرن، قدرة غير المواطنين على النفاذ لأسواق العمل، جودة التعليم والرعاية الصحية الحكومية، الحراك الاجتماعي، والتوظيف والترقية) .
مؤشر البنية التحتية	 ▪ النقل البري وتشمل (كثافة الطرق، عدد ركاب السكك الحديدية) . ▪ النقل الجوي وتشمل (عدد ركاب النقل الجوي، كمية الشحن الجوي) ▪ الاتصالات الإلكترونية وتشمل (عدد المشتركين في خدمة الإنترنت ذات النطاق العريض، مستخدم والإنترنت) . ▪ الاتصالات الهاتفية وتشمل (خطوط الهاتف، خطوط الهاتف النقال) .
3. العوامل الخارجية الايجابية	
مؤشر اقتصاديات التكتل	▪ نصيب الفرد من حجم عمليات الشركات متعددة الجنسيات المنتمية للاتحاد الأوروبي داخل الدولة. ▪ عدد الشركات المتعددة الجنسيات المنتمية للاتحاد الأوروبي داخل الدولة . ▪ عدد الشركات المتعددة الجنسيات المنتمية للولايات المتحدة داخل الدولة . ▪ رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي . ▪ الرصيد التراكمي لعدد اتفاقيات تشجيع الاستثمار التي أبرمتها الدولة.
مؤشر عوامل التميز والتقدم التكنولوجي	 ▪ مؤشر البيئة التكنولوجية التي تشمل (بيئة الأعمال التكنولوجية، الدعم الحكومي للبحث والتطوير، كثافة علاقات التعاقد من الباطن). ▪ مؤشر طلبات براءة الاختراع ▪ مؤشر معاهدة التعاون بشأن براءات الاختراع الدولية ▪ مؤشر تطبيقات النماذج الصناعية ▪ مؤشر تسجيلات النماذج الصناعية ▪ مؤشر تسجيلات العلامات التجارية ▪ مؤشر جودة الجامعات ▪ مؤشر الحكومة الإلكترونية

كيف يضم المؤشرات الرئيسية والفرعية المستخدمة في هذا التقرير؟

هل من انتقادات؟

3.1.2 أداء الدول العربية وفق مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار

أولاً: على مستوى المؤشر العام:

تشير نتائج المؤشر العام لجاذبية الاستثمار لعام 2013 على مستوى المجموعات الجغرافية إلى أن الدول العربية حلت في المرتبة الخامسة على مستوى العالم من بين 7 مجموعات جغرافية بمتوسط لقيمة المؤشر يبلغ 28 نقطة، ومتوسط لترتيب الدول داخل المجموعة يبلغ 68 . وكانت دول مجموعة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية قد حلت في المرتبة الأولى، تلتها دول شرق آسيا والمحيط الهادئ في المرتبة الثانية، ثم دول أوروبا وآسيا الوسطى في المرتبة الثالثة، ثم دول أمريكا اللاتينية والكاريبي في المرتبة الرابعة، فيما جاءت دول جنوب آسيا بعد الدول العربية في المرتبة السادسة وأخيرا دول أفريقيا في المرتبة السابعة.

تطبيق عملي: المؤشر العام لجاذبية الدول للاستثمار (متوسط القيمة ومتوسط الترتيب)

الترتيب عربيا	المجموعة الجغرافية	متوسط قيمة المؤشر	متوسط الترتيب داخل المؤشر
1	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	49.1	20
2	شرق آسيا والمحيط الهادي	35.9	48
3	أوروبا واسيا الوسطى	33.3	51
4	أمريكا اللاتينية والكاريبي	28.1	68
5	المنطقة العربية	28.0	68
6	جنوب آسيا	24.3	80
7	أفريقيا	21.0	91

أما فيما يتعلق بالأداء على مستوى المجموعات العربية، فتوضح نتائج المؤشر العام للجاذبية، أن دول الخليج (السعودية، الإمارات، الكويت، قطر، سلطنة عمان، البحرين) تصدرت الأداء بأفضل أداء عربي بقيمة 34.1 نقطة من إجمالي 100 نقطة خلال العام 2013، حيث حلت في المرتبة الأولى عربياً وبمستوى متوسط حول المتوسط العالمي البالغ 33.9 نقطة بنسبة 10%. وحلت دول المشرق العربي (مصر ولبنان والأردن) في المرتبة الثانية عربياً بقيمة

29.2 نقطة من إجمالي 100 نقطة خلال العام 2013، وبمستوى متوسط يقل قليلاً عن المتوسط العالمي. ثم جاءت دول المغرب العربي (ليبيا وتونس والجزائر والمغرب) في المرتبة الثالثة عربيا بقيمة 26.9 نقطة من إجمالي 100 نقطة خلال العام 2013، وبمستوى ضعيف يقل عن المتوسط العالمي بنسبة تتراوح ما بين 10 و30%. وأخيراً حلت دول الدخل المنخفض (سورية وموريتانيا واليمن والسودان) في المرتبة الرابعة عربيا بقيمة 19 نقطة من إجمالي 100 نقطة خلال العام 2013، وبمستوى ضعيف جدا يقل عن المتوسط العالمي بنسبة تزيد عن 30%. وذلك كما في الجدول التالي:

تطبيق عملي: أداء الدول العربية في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2013

الترتيب عربياً	المجموعة	القيمة	الأداء
1	دول الخليج العربي	34.1	أداء متوسط
2	دول المشرق العربي	29.2	أداء متوسط
3	دول المغرب العربي	26.9	أداء ضعيف
4	دول الدخل المنخفض	19.0	أداء ضعيف جدا
	المتوسط العربي	28.0	
	المتوسط العالمي	33.9	

ثانياً: على مستوى المجموعات الثلاث الرئيسية للمؤشر العام

1. يلاحظ من قيم المؤشر ضعف الأداء العربي بشكل عام في مجموعة المتطلبات الأساسية أو المسبقة، كما يلاحظ التفوق النسبي لدول الخليج، حيث تشير النتائج إلى تصدرها قائمة الترتيب العربي بقيمة 54.1 نقطة، بأداء متوسط حول المتوسط العالمي البالغ 53.7 نقطة، تليها دول المشرق العربي في المرتبة الثانية عربياً وبأداء ضعيف أقل من المتوسط العالمي، وفي نفس التصنيف حلت دول المغرب العربي في المرتبة الثالثة عربياً وبقيمة 45.1 نقطة وبأداء ضعيف اقل من المتوسط العالمي. وفي المركز الرابع والأخير عربيا جاءت مجموعة دول الدخل المنخفض بقيمة 36 نقطة باللون الأحمر والتي تقل كثيرا عن المتوسط العالمي وكذلك عن المتوسط العربي.

2. يلاحظ ضعف الأداء العربي بشكل عام في مجموعة العوامل الكامنة، مع التأكيد على التفوق النسبي لدول الخليج بشكل عام، حيث تشير النتائج إلى تصدر قائمة الترتيب العربي بدرجة 51.1 نقطة بأداء جيد يتفوق على المتوسط العالمي البالغ 41.6 نقطة، ثم تأتي مجموعة دول المغرب العربي في المرتبة الثانية بدرجة 36.9 نقطة بأداء متوسط حول المتوسط العالمي. وحلت مجموعة دول المشرق العربي في المرتبة الثالثة بدرجة 36.4 نقطة بأداء متوسط

حول المتوسط العالمي، كما حلت مجموعة دول الدخل المنخفض في المرتبة الرابعة بقيمة 27.7 نقطة بأداء ضعيف جداً.

3. هناك ضعف الأداء العربي بشكل عام في مجموعة العوامل الخارجية الإيجابية، حيث تراوح الأداء ما بين المتوسط والضعيف جداً. حيث تصدرت دول المشرق الأداء العربي بقيمة 11.2 نقطة وبمستوى أداء متوسط حول المتوسط العالمي البالغ 14.3 نقطة، ثم حلت دول الخليج العربي في المرتبة الثانية بقيمة 9.8 درجة بمستوى أداء متوسط. وجاءت دول المغرب العربي في المرتبة الثالثة بقيمة 8.3 درجة وبمستوى أداء ضعيف، وأخيرا حلت دول الدخل المنخفض في المرتبة الرابعة بقيمة 4.4 نقطة وبمستوى أداء ضعيف جدا. وذلك كما هو في الجدول التالي:

تطبيق عملي: أداء الدول العربية في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2013

الترتيب عربياً	المجموعة	القيمة	مجموعة المتطلبات الأساسية أو المسبقة		العوامل الكامنة		العوامل الخارجية	
1	دول الخليج العربي	34.1	54.1	أداء متوسط	51.1	أداء جيد	9.8	أداء متوسط
2	دول المشرق العربي	29.2	45.5	أداء ضعيف	36.4	أداء متوسط	11.2	أداء متوسط
3	دول المغرب العربي	26.9	45.1	أداء ضعيف	36.9	أداء متوسط	8.3	أداء ضعيف
4	دول الدخل المنخفض	19.0	36.0	أداء ضعيف جداً	27.7	أداء ضعيف جداً	4.4	أداء ضعيف جداً
	المتوسط العربي	28.0	46.2		39.6		8.4	
	المتوسط العالمي	33.9	53.7		41.6		14.3	

ثالثا: وضع الدول العربية في المؤشرات العشرة الفرعية

1. مؤشر استقرار الاقتصاد الكلي:

يعد استقرار الاقتصاد الكلي من أهم المقومات الضرورية لجذب الاستثمار وفق المفاهيم النظرية والتطبيقية حيث يتم قياس هذا الاستقرار ودرجته وفق سبعة متغيرات أساسية هي: مدى تقلب معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، معدل التضخم، نسبة الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي، نسبة الميزانية العمومية إلى الناتج المحلي الإجمالي، نسبة الدين العام الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي، تقلب سعر الصرف الحقيقي الفعال، عدد أزمات سعر الصرف خلال السنوات العشر الأخيرة.

تطبيق عملي: المتغيرات الأساسية لمؤشر الاستقرار الاقتصادي الكلي

الترتيب عربياً	المجموعة	القيمة	تقلب معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي		معدل التضخم		تقلب سعر الصرف الحقيقي الفعال		عدد أزمات سعر الصرف		نسبة عجز أو فائض الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي		نسبة عجز أو فائض الميزانية العمومية إلى الناتج المحلي الإجمالي		نسبة الدين العام الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي	
1	دول الخليج العربي	78.4	76.1	●	62.5	●	81.1	●	100.0	●	71.6	●	63.6	●	94.1	●
2	دول المغرب العربي	70.1	67.4	●	71.3	●	81.6	●	93.8	●	50.2	●	37.9	●	88.3	●
3	دول المشرق العربي	60.7	85.7	●	71.7	●	67.0	●	91.8	●	26.0	●	22.7	●	59.9	●
4	دول الدخل المنخفض	59.4	64.1	●	57.6	●	62.5	●	93.8	●	33.1	●	29.6	●	75.3	●
	المتوسط العربي	**68.9**	**72.9**		**65.0**		**49.5**		**42.3**		**82.3**		**74.3**		**95.6**	
	المتوسط العالمي	**69.0**	**79.3**		**77.0**		**42.9**		**37.1**		**80.8**		**74.4**		**91.9**	

تصنيف الأداء: ● أداء جيد جداً ● أداء جيد ● أداء متوسط ● أداء ضعيف ● أداء ضعيف جداً

ووفقا لهذا المؤشر يمكن استخلاص مجموعة من النتائج الرئيسية المهمة أبرزها ما يلي:

- الأداء العربي في هذا المؤشر يعد الأفضل مقارنة بالمؤشرات العشرة الأخرى حيث يتساوى تقريبا المتوسطان العربي والعالمي عند 69 نقطة.
- تصدرت دول الخليج الأداء العربي بقيمة 78.4 نقطة وبأداء جيد جدا (باللون الأخضر).
- حلت دول المغرب العربي في المرتبة الثانية بقيمة 70.1 نقطة وبمستوى أداء متوسط.
- جاءت دول المشرق العربي في المرتبة الثالثة بقيمة 60.7 نقطة وبمستوى أداء ضعيف جداً كما حلت دول الدخل المنخفض في المرتبة الرابعة الأخيرة عربيا بقيمة 59.4 نقطة وبمستوى أداء ضعيف جدا أيضا.
- حققت جميع المجموعات العربية أداء جيداً جداً في مؤشر استقرار سعر الصرف.
- حققت دول الخليج العربية أفضل أداءً (جيداً جداً) في ثلاثة متغيرات أساسية هي أداء الحساب الجاري والمعاملات الخارجية، وكذلك أداء الميزانية الحكومية ونسبة الدين العام الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي، في مقابل أداء جيد لدول المغرب العربي وأداء ضعيف جدا لدول المشرق العربي في ذات المؤشرات.

- تراوح أداء مجموعات الدول العربية ما بين المتوسط والضعيف جداً في مؤشرات تقلب سعر الصرف الحقيقي الفعال، معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، معدل التضخم.

2. مؤشر الوساطة المالية والقدرات التمويلية

يقيس مؤشر الوساطة المالية والقدرات التمويلية مدى قدرة الدولة على توفير المقومات المالية اللازمة لجذب الاستثمار من خلال رصده لثلاثة متغيرات أساسية هي: معدل عرض النقد بمفهومه الواسع إلى الناتج المحلي الإجمالي، والائتمان المحلي الممنوح للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، والقيمة السوقية للشركات المدرجة في سوق المال كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. وفي هذا السياق يمكن استخلاص مجموعة من النتائج الموضحة لأداء الدول العربية في هذا المجال على النحو التالي:

- رغم أن الأداء العالمي في هذا المجال متواضع بالأساس بمتوسط 17.7 نقطة من إجمالي 100 نقطة لإجمالي قيمة المؤشر إلا أن الأداء العربي في هذا المؤشر جاء أقل من الأداء العالمي حيث حققت الدول العربية متوسطاً لقيمة المؤشر بلغ 14.3 نقطة.
- بشكل عام هناك ضعف عام في الأداء العربي على صعيد توفير الائتمان للقطاع الخاص حيث يقل المتوسط العربي للمؤشر (15.5 نقطة) عن المتوسط العالمي (25 نقطة) وبفارق ملحوظ في حين يقترب أداء متغيري عرض النقود والقيمة السوقية لأسواق المالي من المتوسطات العالمية.
- وتصدرت دول المشرق العربي الدول العربية وحلت منفردة في مجموعة الأداء الجيد بقيمة 24.2 نقطة بزيادة عن المتوسط العالمي عام 17.7 نقطة.
- حلت دول الخليج العربي في المرتبة الثانية بقيمة 15.7 نقطة وبمستوى أداء متوسط ثم جاءت دول المغرب العربي في المرتبة الثالثة بقيمة 12.7 نقطة وبمستوى أداء متوسط.
- حلت دول الدخل المنخفض في المرتبة الرابعة والأخيرة بقيمة 6.6 درجات وبمستوى أداء ضعيف جدا.
- على صعيد المتغيرات الأساسية للمؤشر يلاحظ أن السيولة المالية المعبر عنها بمعدل عرض النقد بمفهومه الواسع إلى الناتج المحلي الإجمالي كانت الأفضل عربيا في دول المشرق العربي، فيما تميز أداء الأسواق المالية وقدرتها على تمويل الاستثمار والمعبر عنه بالقيمة السوقية للشركات المدرجة في سوق المال كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في دول المشرق العربي ودول المغرب العربي، أما المتغير الخاص بالائتمان المحلي الممنوح للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي فلم يشهد بلوغ أية مجموعة عربية مستوى الأداء الجيد، وضمت مجموعة الأداء المتوسط كلا من دول المشرق العربي ودول المغرب العربي.

تطبيق عملي: المتغيرات الأساسية لمؤشر الوساطة المالية والقدرات التمويلية

الترتيب عربياً	المجموعة	القيمة	معدل عرض النقد بمفهومه الواسع إلى الناتج المحلي الإجمالي		الائتمان المحلي الممنوح للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي		القيمة السوقية للشركات المدرجة في سوق المال كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	
1	دول المشرق العربي	24.2	43.9	●	21.8	●	7.0	●
2	دول الخليج العربي	15.7	19.2	●	20.4	●	7.4	●
3	دول المغرب العربي	12.7	21.2	●	13.5	●	3.2	●
4	دول الدخل المنخفض	6.6	12.9	●	5.6	●	1.1	●
	المتوسط العربي	**14.3**	**22.6**		**15.5**		**4.9**	
	المتوسط العالمي	**17.7**	**21.4**		**25.0**		**6.7**	

تصنيف الأداء: ●أداء جيد جداً ●أداء جيد ●أداء متوسط ●أداء ضعيف ●أداء ضعيف جداً

3. مؤشر البيئة المؤسسية

ترتكز السياسات الاقتصادية لأي نظام اقتصادي على البيئة المؤسسية التي تشمل القوانين والتشريعات ومدى تطبيقها وضمان استمراريتها وثباتها واتساقها مع القوانين التجارية الدولية ومجمل السياسات النقدية والمالية. وقد تركزت الإصلاحات الاقتصادية في عدد من الدول العربية منذ مطلع الألفية على تعزيز التوجه نحو تحرير الاقتصاد وإتاحة المجال للقطاع الخاص نحو توظيف الموارد وإدارة المؤسسات الاقتصادية عن طريق تدعيم الهيكل المؤسسي والقانوني الذي يحكم تعامل مختلف الوحدات الاقتصادية.

ويعتبر إيلاء عملية إصلاح الهيكل القانوني والمؤسسي للاقتصاد متطلبا مسبقاً وأساسياً لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة يمكن إدارتها والتقليل من تقلباتها. كما يعطي الإصلاح الهيكلي المؤسسي والقانوني الثقة للمستثمر في مرحلة تقييم خيارات المنطقة الجغرافية المستهدفة بالاستثمار، حيث ينخفض حجم المخاطرة والتكاليف المحتملة نتيجة لوضوح قوانين وأساليب عمل البيئة الاستثمارية المستهدفة بجانب التقليل من حالة عدم التأكد عند مواجهة المستثمر الأجنبي مستقبلاً لعوائق نظامية أو قانونية تؤثر في سير واستمرارية العملية الاستثمارية. ومن هذا المنطلق تعتبر البيئة المؤسسية في البلد المضيف من أهم العوامل المؤثرة على جاذبية الدولة للاستثمار وهو ما تؤكده التجارب السابقة في العالم وما تعتبره المؤسسات المالية والتنموية الدولية أحد أهم التحديات التي ستواجهها دول الربيع العربي على صعيد تثبيت واسترجاع ثقة المستثمر الأجنبي. وفي هذا السياق، تم رصد مجموعة كبيرة من المتغيرات أو المؤشرات الفرعية المعنية على وجه الخصوص بشفافية الإجراءات الاقتصادية الحكومية، وشفافية السياسة الاقتصادية، وفعالية النظام الضريبي، ونظام ترسية

العقود الحكومية وفعالية الإدارة المحلية، ودرجة الأمان في التعامل والتعاقد مع الحكومة والمجتمع، ودرجة أمان حقوق الملكية، ودرجة أمان التعاقدات بين الجهات الخاصة، وفعالية قانون الإفلاس.

ولقد كان أداء الدول العربية متواضعا جدا في مجال البيئة المؤسسية حيث:

- حققت الدول العربية متوسطا لقيمة المؤشر بلغ 38.9 نقطة مقارنة بمتوسط عالمي بلغ 55.5 نقطة، مع وجود تباينات كبيرة بين الدول العربية المدرجة في حساب المؤشر.
- حلت دول الخليج العربي في المرتبة الأولى عربيا بقيمة 48.7 نقطة بأداء متوسط حول المتوسط العالمي، تلتها دول المغرب العربي في المرتبة الثانية بقيمة 37.2 نقطة وبأداء ضعيف، وحلت دول المشرق العربي في المرتبة الثالثة بقيمة 36 نقطة وبأداء ضعيف. وأخيرا حلت دول الدخل المنخفض في المرتبة الرابعة والأخيرة بقيمة 27.9 نقطة وبأداء ضعيف جدا

تطبيق عملي: مؤشر البيئة المؤسسية

الترتيب عربياً	المجموعة	القيمة	
1	دول الخليج العربي	48.7	●
2	دول المغرب العربي	37.2	●
3	دول المشرق العربي	36.0	●
4	دول الدخل المنخفض	27.9	●
	المتوسط العربي	38.9	
	المتوسط العالمي	55.5	

تصنيف الأداء: ● أداء جيد جداً ● أداء جيد ● أداء متوسط ● أداء ضعيف ● أداء ضعيف جداً

4. مؤشر بيئة أداء الأعمال:

انطلاقا من الأهمية البالغة لبيئة أداء الأعمال واتصالها الوثيق بجاذبية الدول للاستثمار بشكل عام والاستثمار الأجنبي بشكل خاص، فقد تم إدراج مؤشر فرعي يرصد هذا العامل ضمن المؤشر العام للجاذبية حيث يتم قياس وضعية بيئة أداء الأعمال وفق 4 متغيرات أساسية منتقاة هي: كفاءة الإجراءات الحكومية، حرية عمل الأسواق، درجة أمان المعاملات والعقود في أسواق السلع والخدمات ودرجة المنافسة في الأسواق (سيتم مناقشة تقرير ممارسة أنشطة الأعمال بالتفصيل في جزء لاحق من هذه المادة التدريبية).

وتجدر الإشارة إلى أن مؤشر بيئة أداء الأعمال الوارد ضمن المؤشر العام للجاذبية يختلف في مكوناته ومتغيراته عن مؤشر بيئة أداء الأعمال الذي يصدر سنويا عن مجموعة البنك الدولي وإن كان يعتمد على نفس مصدر البيانات وبالتالي من الطبيعي ومن المتوقع أن يختلفا في نتائجهما على المستويين العربي والدولي خصوصا بالنسبة لوضعية وترتيب دول المنطقة والعالم. وفي سياق القراءة التحليلية لنتائج المؤشر يمكن استخلاص مجموعة من الملاحظات الأساسية هي:

- أداء ضعيف للدول العربية بشكل عام في المؤشر حيث بلغ المتوسط العربي 39.7 نقطة مقارنة مع متوسط عالمي يبلغ 51.5 نقطة.
- أداء مقبول للدول العربية في متغير كفاءة الإجراءات الحكومية حيث يزيد المتوسط العربي البالغ 59.8 نقطة بشكل طفيف عن المتوسط العالمي البالغ 57.6 نقطة، في حين جاء أداء الدول العربية في بقية المتغيرات الثلاثة أقل بكثير من المتوسط العالمي.
- تصدرت دول الخليج المجموعات العربية المدرجة في المؤشر بحصولها على 47.1 نقطة، حيث جاءت في مجموعة الأداء المتوسط. ثم حلت دول المشرق العربي في المرتبة الثانية بقيمة 45.5 نقطة وبمستوى أداء متوسط أيضا. وحلت دول المغرب العربي في المرتبة الثالثة ضمن الأداء الضعيف، وأخيرا حلت دول الدخل المنخفض في المرتبة الرابعة بمستوى أداء ضعيف جدا.

تطبيق عملي: المتغيرات الأساسية لمؤشر بيئة أداء الأعمال

الترتيب عربيا	المجموعة	القيمة	كفاءة الإجراءات الحكومية		حرية عمل الأسواق		درجة أمان المعاملات والعقود في أسواق السلع والخدمات		درجة المنافسة في الأسواق	
1	دول الخليج العربي	47.1	67.6	●	33.1	●	48.6	●	39.0	●
2	دول المشرق العربي	46.7	57.2	●	58.1	●	39.3	●	32.1	●
3	دول المغرب العربي	35.9	56.0	●	21.0	●	34.3	●	32.2	●
4	دول الدخل المنخفض	27.0	54.0	●	27.4	●	11.7	●	14.8	●
	المتوسط العربي	39.7	59.8		33.3		34.9		30.5	
	المتوسط العالمي	51.5	57.6		48.5		51.6		48.2	

تصنيف الأداء: ● أداء جيد جداً ● أداء جيد ● أداء متوسط ● أداء ضعيف ● أداء ضعيف جداً

5. مؤشر حجم السوق وفرص وسهولة النفاذ إليه:

يعد حجم السوق وفرص وسهولة النفاذ إليه من المقومات الرئيسية الجاذبة للاستثمار الأجنبي، ويرصد هذا المؤشر تلك القدرة من خلال قياس 6 متغيرات حاكمة هي: الطلب المحلي الحقيقي للفرد، تقلبات الطلب المحلي، متوسط دخل الفرد بمعيار القوة الشرائية، نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي، النفاذ إلى الأسواق العالمية، وأخيرا درجة الانفتاح على العالم الخارجي. وفيما يتعلق بأداء الدول العربية في المؤشر ومتغيراته الستة الرئيسية فهي كما يلي:

- يقترب ترتيب الدول العربية من المتوسط العالمي فيما يتعلق بمؤشر حجم السوق وفرص وسهولة النفاذ إليه حيث يبلغ المتوسط العربي 30.7 نقطة فيما يبلغ المتوسط العالمي 33.8 نقطة.

- تحظى الدول العربية بوضعية قريبة من متوسط الأداء العالمي في متغيرات تقلبات الطلب المحلي ومتوسط دخل الفرد بمعيار القوة الشرائية ونسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي، في حين كانت الوضعية أسوأ من المتوسط العالمي في متغيرات الطلب المحلي الحقيقي للفرد والنفاذ إلى الأسواق العالمية والانفتاح على العالم الخارجي.

- تصدرت دول الخليج الدول العربية بأداء جيد بحلولها في المرتبة الأولى عربيا بقيمة 39.1 نقطة مقارنة بمتوسط عالمي بلغ 33.8 نقطة.

- حلت دول المشرق العربي في المرتبة الثانية بقيمة 28.7 نقطة بأداء متوسط ، وجاءت دول المغرب العربي في المرتبة الثالثة بأداء ضعيف، وأخيرا حلت دول الدخل المنخفض في المرتبة الرابعة.

- وعلى صعيد مكونات المؤشر يتضح تميز أداء دول الخليج في مؤشر متوسط دخل الفرد بمعيار القوة الشرائية بأداء جيد جدا، وكذلك في مؤشرات الطلب المحلي الحقيقي للفرد ونسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي والنفاذ إلى الأسواق العالمية بأداء جيد .

- تراوح أداء المجموعات العربية الأخرى ما بين المتوسط والضعيف جدا في بقية المكونات الأخرى.

تطبيق عملي: المتغيرات الأساسية لمؤشر حجم السوق وفرص وسهولة النفاذ إليه

الترتيب عربياً	المجموعة	القيمة	الطلب المحلي الحقيق للفرد	تقلبات الطلب المحلي	متوسط دخل الفرد بمعيار القوة الشرائية	نسبة التجارة الخارجية من GDP	النفاذ إلى الأسواق العالمية	مؤشر الانفتاح على العالم الخارجي
1	دول الخليج العربي	39.1	31.8	75.1	53.5	19.6	3.1	51.6
2	دول المشرق العربي	28.7	8.5	64.3	10.8	14.8	2.8	70.7
3	دول المغرب العربي	25.9	6.5	69.8	12.9	14.2	2.5	49.5
4	دول الدخل المنخفض	24.2	2.2	68.6	3.7	12.4	1.6	56.9
	المتوسط العربي	30.7	14.8	70.4	24.7	15.8	2.6	55.7
	المتوسط العالمي	33.8	20.3	69.2	23.0	16.9	6.1	67.5

تصنيف الأداء: ● أداء جيد جداً ● أداء جيد ● أداء متوسط ● أداء ضعيف ● أداء ضعيف جداً

6. مؤشر الموارد البشرية والطبيعية

هناك العديد من أنماط الاستثمار في العالم التي تستهدف الموارد الطبيعية أو تعطي أولوية لتواجد العنصر البشري الكفء والمدرب في البلد المستهدف بالاستثمار، ويقيس مؤشر الموارد البشرية والطبيعية هذه المقومات وفق ستة متغيرات نوعية وكمية هي: نصيب عوائد الموارد الطبيعية من إجمالي الناتج المحلي، ونصيب الفرد العامل من الناتج المحلي الإجمالي بمعيار القوة الشرائية، بمتوسط سنوات الدراسة للبالغين، ومؤشر التعليم في مؤشر التنمية البشرية، وسنوات التعليم المتوقعة للأطفال، وأخيرا جودة نظام التعليم وتغطية الحراك الاجتماعي. وحول أداء الدول العربية في هذا المؤشر فهي كما يلي:

- جاء الأداء العربي في هذا المؤشر متطابقا تقريبا مع الأداء العالمي حيث حققت الدول العربية متوسطًا لقيمة المؤشر بلغ 45.6 نقطة مقارنة مع متوسط عالمي بلغ 46.7 نقطة.
- تقدمت دول الخليج الدول العربية ومجموعة الأداء الجيد بقيمة 60.7 نقطة، كما حلت دول المغرب العربي في المرتبة الثانية عربيا بقيمة 45.6 نقطة وبمستوى أداء متوسط.
- حلت دول المشرق العربي في المرتبة الثالثة بقيمة 41 نقطة بأداء ضعيف
- جاءت دول الدخل المنخفض في المرتبة الرابعة بقيمة 26.3 نقطة وبمستوى أداء ضعيف جدا.

- هناك تقدم واضح للدول العربية في متغير نصيب عوائد الموارد الطبيعية من إجمالي الناتج المحلي حيث يتجاوز المتوسط العربي البالغ 50.4 نقطة المتوسط العالمي البالغ 19.4 نقطة بما يزيد عن الضعف بكثير وذلك بفضل توافر النفط في دول الخليج وليبيا والجزائر وموارد تعدينية أخرى في موريتانيا واليمن والسودان، كما جاء الأداء العربي أفضل نسبيا من العالمي في متغير نصيب الفرد العامل من الناتج المحلي.

- جاء أداء الدول العربية في بقية المتغيرات الخاصة بالموارد البشرية بعيدا نسبيا عن المتوسط العالمي ولاسيما في جودة نظام التعليمً وتغطية الحراك الاجتماعي، حيث بلغ المتوسط العربي31.9 نقطة مقارنة مع 43.1 نقطة للمتوسط العالمي.

تطبيق عملي: المتغيرات الأساسية لمؤشر الموارد البشرية

الترتيب عربياً	المجموعة	القيمة	نصيب عوائد الموارد الطبيعية من GDP	نصيب الفرد العامل بمعيار القوة لشرائية	متوسط سنوات الدراسة للبالغين	مؤشر التعليم في مؤشر التنمية البشرية	سنوات التعليم المتوقعة للأطفال	جودة نظام التعليم ومؤشر تغطية الحراك الاجتماعي
1	دول الخليج العربي	60.7	74.7	73.1	55.0	57.7	61.8	42.0
2	دول المشرق العربي	45.6	43.8	28.7	49.8	53.6	69.1	28.3
3	دول المغرب العربي	41.0	11.9	26.9	57.8	58.0	60.9	30.4
4	دول الدخل المنخفض	26.3	49.5	11.3	25.5	22.6	27.9	21.3
	المتوسط العربي	45.6	50.4	40.0	47.3	48.5	55.4	31.9
	المتوسط العالمي	46.7	19.4	35.3	58.8	60.2	63.5	43.1

تصنيف الأداء: أداء جيد جداً أداء جيد أداء متوسط أداء ضعيف أداء ضعيف جداً

7. مؤشر عناصر التكلفة

تمثل تكلفة عناصر الإنتاج لأي مشروع استثماري واختلافها من بلد لآخر مؤشرا حاكما ورئيسيا لجذب الاستثمار الأجنبي وتحفيز الاستثمار المحلي، لاسيما مع وجود اختلافات كبيرة بين دول العالم في هذا المجال، ولاتصالها بشكل مباشر بجدوى إقامة المشروع وأرباحه المتوقعة. ويقيس مؤشر عناصر التكلفة 3 أنواع رئيسية من العناصر هي: ظروف سوق العمل (التكاليف غير المباشرة)، والضرائب، وتكلفة التصدير والاستيراد. ومن واقع قراءة الوضعية النسبية للدول العربية في هذا المؤشر يمكننا استخلاص مجموعة من النتائج كما يلي:

- جاء الأداء العربي في هذا المؤشر قريبا من الأداء العالمي المرتفع في الأصل حيث حققت الدول العربية متوسطا لقيمة المؤشر بلغ 69.1 نقطة مقارنة مع متوسط عالمي بلغ 67.5 نقطة.

- تصدرت دول الخليج الدول العربية وجاءت وحيدة في مجموعة الأداء الجيد بقيمة 74.6 نقطة، كما جاءت دول المشرق العربي في المرتبة الثانية بقيمة 68.2 نقطة ثم حلت دول المغرب العربي في المرتبة الثالثة بقيمة 67.3 نقطة وأخيرا حلت دول الدخل المنخفض بقيمة 63.2 نقطة.

- على صعيد المتغيرات الثلاثة المكونة للمؤشر حظيت الدول العربية بأداء أفضل من المتوسط العالمي في متغيري الضرائب وتكلفة الاستيراد والتصدير، في حين جاء الأداء العربي اقل من العالمي في مؤشر ظروف سوق العمل أو التكاليف غير المباشرة.

- تميز أداء دول الخليج في مؤشر الضرائب بمستوى جيد جدا مقارنة بالمتوسط العالمي وجاء أداء كل المجموعات فيما عدا دول الدخل المنخفض جيدا في مؤشر تكلفة الاستيراد كما جاء أداء دول المغرب جيدا في مؤشر ظروف سوق العمل في حين تراوح الأداء بين المتوسط والضعيف في بقية المؤشرات.

تطبيق عملي: المتغيرات الأساسية لمؤشر عناصر التكلفة

الترتيب عربيا	المجموعة	القيمة	ظروف سوق العمل		الضرائب		تكلفة التصدير والاستيراد	
1	دول الخليج العربي	74.6	36.2	●	93.9	●	93.7	●
2	دول المشرق العربي	68.2	42.9	●	69.5	●	92.2	●
3	دول المغرب العربي	67.3	57.4	●	50.6	●	93.8	●
4	دول الدخل المنخفض	63.2	45.2	●	62.1	●	82.3	●
المتوسط العربي		**69.1**	**44.5**		**71.9**		**90.7**	
المتوسط العالمي		**67.5**	**51.2**		**65.5**		**85.8**	

تصنيف الأداء: ●أداء جيد جداً ●أداء جيد ●أداء متوسط ●أداء ضعيف ●أداء ضعيف جداً

8. مؤشر البنية التحتية

تمثل البنية التحتية والمرافق المتطورة في مجالات النقل والمواصلات والاتصالات ضرورة ملحة للتنمية الاقتصادية وجذب وتمكين الاستثمار، كونها عنصرا حاكما في تأسيس المشروعات الاستثمارية على مختلف أنواعها وفي رفع القدرة التنافسية للبلد المحتضن لهذه الاستثمارات. وفي هذا الصدد،

يجدر الإشارة إلى المبادرة التي قامت بها مجموعة البنك الدولي بالاشتراك مع البنك الإسلامي للتنمية من أجل تعزيز الاستثمار وتحقيق النمو الاقتصادي والتكامل الإقليمي، والتي تتمثل في إنشاء الصندوق العربي لتمويل مشروعات البنية التحتية. ويستهدف الصندوق المساهمة في إرساء قواعد ومعايير دولية لمواجهة التحديات المتصلة بالبنية التحتية، وتحفيز إمكانية الحصول على موارد تمويلية من القطاعين العام والخاص، ومساندة المشروعات المستدامة للبنية التحتية وخاصة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص. كما اعتبرت مجموعة الثماني الصندوق بمثابة أداة رئيسية لمبادرة دوفيل للشراكة التي تهدف إلى دعم تنمية البنية التحتية في البلدان العربية ومعالجة المخاوف التي تم التعبير عنها خلال ما اصطلح على تسميته بالربيع العربي. وبالاستناد إلى البيانات المتوافرة عن الدول التي شملها التقرير، تم قياس مؤشر البنية التحتية بناء على أربعة أنواع رئيسية من العناصر هي:

- كثافة الطرق البرية أي نسبة طول إجمالي شبكة الطرق المعبدة إلى مساحة اليابسة في الدولة المعنية.
- النقل الجوي للبضائع والأشخاص كمتوسط لمؤشري عدد الركاب المحمولين جوا لكل 100 ألف نسمة والشحن الجوي بمليون طن/ كم.
- الاتصالات الإلكترونية كمتوسط لمؤشري عدد المشتركين في الإنترنت النطاق العريض الثابت لكل 100 شخص وعدد مستخدمي الإنترنت لكل 100 شخص.
- الاتصالات الهاتفية المتمثلة في نسبة خطوط الهاتف لكل 100 شخص.

ومن واقع قراءة لوضعية الدول العربية في هذا المؤشر يمكن استخلاص مجموعة من النتائج منها ما يلي:

- جاء الأداء العربي في هذا المؤشر قريبا من الأداء العالمي المنخفض أصلا حيث حققت الدول العربية متوسطاً لقيمة المؤشر بلغ 22.1 نقطة مقارنة مع متوسط عالمي بلغ 26.3 نقطة.
- تصدرت دول الخليج المجموعات العربية وجاءت وحيدة في مجموعة الأداء الجيد بقيمة 36.8 نقطة، وبفارق واضح عن المتوسط العالمي البالغ 26.3 نقطة.
- على صعيد المتغيرات الأربعة المكونة للمؤشر جاء أداء الدول العربية أقل من المتوسط العالمي في جميع المتغيرات بفوارق متباينة أكبرها في الاتصالات الإلكترونية بمتوسط عربي 27.6 نقطة مقارنة مع متوسط عالمي بلغ 37 نقطة.
- تعاني معظم دول العالم من ضعف في بنيتها التحتية على صعيد النقل البري وهو ما يتضح من تدني قيمة المتوسط العالمي إلى 9.9 نقطة وفي نفس السياق جاء أداء الدول العربية حيث سجلت غالبية الدول العربية أداء ما بين الضعيف والضعيف جدا.

- تميز أداء دول الخليج في مؤشر النقل الجوي بمستوى جيد جدا وبدرجة اقل في النقل البري والاتصالات الإلكترونية والهاتفية بمستوى جيد في حين جاء أداء بقية المجموعات العربية ما بين المتوسط والضعيف جدا في المكونات الفرعية.

تطبيق عملي: المتغيرات الأساسية لمؤشر البنية التحتية

الترتيب عربياً	المجموعة	القيمة	النقل البري		النقل الجوي		الاتصالات الإلكترونية		الاتصالات الهاتفية	
1	دول الخليج العربي	36.8	14.5	●	23.3	●	46.3	●	63.1	●
2	دول المغرب العربي	17.6	2.0	●	2.8	●	20.3	●	45.4	●
3	دول المشرق العربي	17.3	4.4	●	5.0	●	25.2	●	34.8	●
4	دول الدخل المنخفض	8.2	2.3	●	1.5	●	8.7	●	20.4	●
	المتوسط العربي	**22.1**	**6.9**		**10.1**		**27.6**		**43.9**	
	المتوسط العالمي	**26.3**	**9.9**		**12.9**		**37.0**		**45.4**	

تصنيف الأداء: ● أداء جيد جداً ● أداء جيد ● أداء متوسط ● أداء ضعيف ● أداء ضعيف جداً

9. مؤشر اقتصاديات التكتل

تختلف قدرة الدولة على جذب الاستثمار الأجنبي، بحسب طبيعة علاقاته الخارجية وارتباطاتها مع الشركات المتعددة الجنسية في العالم كونها تلعب دورا رئيسيا في حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم، ويقيس مؤشر اقتصاديات التكتل خمسة أنواع رئيسية من العناصر هي: نصيب الفرد من حجم عمليات الشركات متعددة الجنسيات المنتمية للاتحاد الأوروبي داخل الدولة، عدد الشركات المتعددة الجنسيات المنتمية للاتحاد الأوروبي داخل الدولة، عدد الشركات المتعددة الجنسيات المنتمية للولايات المتحدة داخل الدولة، رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، الرصيد التراكمي لعدد اتفاقيات تشجيع الاستثمار التي أبرمتها الدولة. وحول أداء الدول العربية في هذا المؤشر ومتغيراته الخمسة فهي كما يلي:

- جاء أداء المتوسط العربي في هذا المؤشر أقل بشكل واضح من الأداء العالمي المنخفض أصلا حيث حققت الدول العربية متوسطاً لقيمة المؤشر بلغ 6.5 نقطة مقارنة مع متوسط عالمي بلغ 11.8 نقطة.
- جاء أداء الدول العربية على صعيد المتغيرات الخمسة المكونة للمؤشر أقل من المتوسط العالمي في جميع المتغيرات بفوارق متباينة أكبرها في المؤشرات الثلاثة ذات الصلة بتواجد الشركات متعددة الجنسية بمتوسط عربي تراوح ما بين 1.6 إلى 2.6 نقطة مقارنة مع متوسط عالمي تراوح ما بين 8.8 و9.2 نقطة.

- تصدرت دول المشرق العربي المجموعات العربية ومجموعة الدول ذات الأداء الجيد بقيمة 10.6 نقاط، تلتها دول المغرب العربي بحلولها في المرتبة الثانية بقيمة 7.1 نقاط ثم دول الخليج العربي بحلولها في المرتبة الثالثة بقيمة 6.1 نقاط وأخيرا دول الدخل المنخفض بقيمة 3.2 نقاط.
- تميز أداء دول المشرق ودول الخليج في مكون رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي كما تميز أداء دول المشرق والمغرب في مكون عدد الاتفاقيات الاستثمارية المعقودة مع دول العالم الأخرى، وكذلك تميز أداء دول المغرب والخليج في مكون نصيب الفرد من حجم عمليات الشركات متعددة الجنسية المنتمية للاتحاد الأوروبي داخل الدولة.

تطبيق عملي: المتغيرات الأساسية لمؤشر اقتصاديات التكتل

الترتيب عربيا	المجموعة	القيمة	نصيب الفرد من حجم عمليات الشركات متعددة الجنسيات المنتمية للاتحاد الأوروبي داخل الدولة		عدد الشركات المتعددة الجنسيات المنتمية للاتحاد الأوروبي داخل الدولة		عدد الشركات المتعددة الجنسيات المنتمية للولايات المتحدة داخل الدولة		رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي		الرصيد التراكمي لعدد اتفاقيات تشجيع الاستثمار التي أبرمتها الدولة	
1	دول المشرق العربي	10.6	1.4	●	1.9	●	1.7	●	3.8	●	44.2	●
2	دول المغرب العربي	7.1	3.6	●	3.2	●	1.5	●	2.2	●	25.0	●
3	دول الخليج العربي	6.1	3.7	●	2.0	●	1.9	●	7.1	●	16.1	●
4	دول الدخل المنخفض	3.2	1.0	●	1.0	●	1.1	●	1.3	●	11.6	●
العربي المتوسط		**6.5**	**2.63**		**2.04**		**1.58**		**4.01**		**22.08**	
المتوسط العالمي		**11.8**	**9.18**		**8.90**		**8.79**		**7.39**		**24.76**	

تصنيف الأداء: ● أداء جيد جداً ● أداء جيد ● أداء متوسط ● أداء ضعيف ● أداء ضعيف جداً

10. مؤشر عوامل التميز والتقدم التكنولوجي

تكتسب عوامل التميز والتقدم التكنولوجي أهمية خاصة عند الشركات متعددة الجنسيات الباحثة من خلال استثماراتها في مجال البحوث والتطوير في بلد ما عن أصول استراتيجية تمكنها من تحقيق ميزة تنافسية ومن اعتماد تنويع وتمايز المنتج كوسيلة لتعظيم الربحية. ومن المعروف أن لهذا النوع من الاستثمار أثرا توسعياً على التجارة الدولية من زاويتي الإنتاج والاستهلاك، كما أنه يعتبر بمثابة تصدير للعمالة الماهرة من قبل الدول النامية ويزيد من صادرات السلع والخدمات من البلد المصدر للاستثمار. ويقيس مؤشر عوامل التميز والتقدم التكنولوجي 8 أنواع رئيسية من العناصر

هي: مؤشر البيئة التكنولوجية، مؤشر طلبات براءة الاختراع، مؤشر معاهدة التعاون بشان براءات الاختراع الدولية، مؤشر تطبيقات النماذج الصناعية، مؤشر تسجيلات النماذج الصناعية، مؤشر تسجيلات العلامات التجارية، مؤشر جودة الجامعات، ومؤشر الحكومة الإلكترونية. ولقد جاء أداء الدول العربية في هذا المؤشر ومتغيراته كما يلي:

- جاء الأداء العربي في هذا المؤشر أقل بشكل واضح عن الأداء العالمي المنخفض أصلا حيث حققت الدول العربية متوسطا لقيمة المؤشر بلغ 9.6 نقطة مقارنة مع متوسط عالمي بلغ 15.9 نقطة.
- تصدرت دول الخليج المجموعات العربية بحلولها في المرتبة الأولى بقيمة 12.1 نقطة، وبمستوى أداء متوسط مقارنة بالمتوسط العالمي البالغ 15.9 نقطة.
- حلت دول المشرق العربي وبفارق ضئيل في المرتبة الثانية عربيا بقيمة 11.6 نقطة وبمستوى أداء متوسط أيضاً.
- على صعيد المتغيرات الثمانية المكونة للمؤشر جاء أداء الدول العربية أقل من المتوسط العالمي في جميع المتغيرات بفوارق متباينة أقلها في مؤشر جودة الجامعات بمتوسط عربي تراوح ما بين 1 إلى 6.1 نقطة مقارنة مع متوسط عالمي بلغ 3.8 نقطة.

تطبيق عملي: المتغيرات الأساسية لمؤشر عوامل التميز والتقدم التكنولوجي

الترتيب عربيا	المجموعة	القيمة	مؤشر البيئة التكنولوجية	مؤشر طلبات براءة الاختراع	مؤشر معاهدة التعاون بشان براءات الاختراع الدولية	مؤشر تطبيقات النماذج الصناعية	مؤشر تسجيلات النماذج الصناعية	مؤشر تسجيلات العلامات التجارية	مؤشر جودة الجامعات	مؤشر الحكومة الإلكترونية
1	دول الخليج العربي	12.1	29.10	1.02	1.03	1.01	1.01	1.10	1.10	61.11
2	دول المشرق العربي	11.6	37.24	1.16	1.03	1.01	1.01	1.11	1.09	49.45
3	دول المغرب العربي	9.0	31.62	1.07	1.01	1.09	1.08	1.15	1.00	33.70
4	دول الدخل المنخفض	5.1	15.33	1.01	1.00	1.01	1.01	1.09	1.00	19.73
	المتوسط العربي	**9.6**	**27.89**	**1.06**	**1.02**	**1.03**	**1.03**	**1.11**	**1.05**	**42.87**
	المتوسط العالمي	**15.9**	**44.58**	**4.39**	**3.78**	**4.75**	**6.19**	**6.89**	**3.83**	**52.96**

3.1.3 معوقات البيئة الاستثمارية في الدول العربية

من خلال التحليل السابق لواقع المناخ والبيئة الاستثمارية العربية باستخدام مؤشر ضمان الصادر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، نلاحظ انه على الرغم من بذل الدول العربية جهودا كبيرة لتحسين مناخها الاستثمار من خلال تهيئة أو ضاع وظروف مناسبة للقطاع الخاص المحلي والأجنبي لكن ما زالت هناك مشاكل وعقبات عديدة تعاني منها غالبية الدول العربية، والتي تتمثل فيما يلي:

1. عدم الاستقرار السياسي "الداخلي والخارجي" في عدد من الدول العربية جراء تداعيات ما اصطلح على تسميته بالربيع العربي، حيث يلاحظ أن هناك تفاوت في مستوى الأمن والاستقرار بين الدول العربية، ففي الوقت الذي تنعم به عدد من الدول العربية بالأمن بالاستقرار السياسي ما زالت دول أخرى تعاني من عدم استقرار سياسي داخلي وخارجي مما يؤثر على مناخ الاستثمار فيها وهروب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية إلى دول أخرى حيث يتوفر فيها عنصري الأمن والاستقرار السياسي.

2. الاختلالات الهيكلية التي تعاني منها الدول العربية، فتتسم بعض الدول العربية ببعض الخصائص والتي ما زالت تعاني منها حتى الآن مثل التقلبات في معدلات النمو الاقتصادي خاصة في السنوات الأخيرة التي أعقبت ألازمة المالية والاقتصادية العالمية، وارتفاع معدل البطالة، وعجز الموازنة العامة لمعظم الدول العربية غير النفطية، بالمطلق وكنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وتفاقم إجمالي الدين العام للدول العربية بالمطلق وكنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، مع تزايد نسبة وحجم الدين المحلي من إجمالي المديونية "الداخلية والخارجية" والتي تصل إلى حوالي 45% مما يشكل مزاحمة كبيرة للقطاع الخاص على التمويل خاصة للأغراض الاستثمارية حيث تفضل البنوك إقراض الحكومة على حساب القطاع الخاص نظرا لقلة المخاطر، في حين أن مصادر إيرادات الموازنات العامة للجدول العربية تعتمد بشكل كبير إما على النفط، أو الإيرادات الضريبية، وذلك كما هو مبين في الجدول التالي:

تطبيق عملي: بعض المؤشرات الاقتصادية للدول العربية

المؤشر	2007	2008	2009	2010	2011
معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي (%)	5.2	7.1	0.3	4.6	2.7
معدل البطالة (%)	–	–	–	–	16
عجز / فائض الموازنة العامة للدول العربية غير النفطية (مليار دولار) .	128	276.6	30.9–	28.4	134.1
كنسبة الناتج المحلي الإجمالي (%) .	10.2	17.4	2.4–	1.9	7.2
عجز / فائض الموازنة العامة للدول العربية غير النفطية (مليار دولار) .	15–	16.4–	24.6–	31.4–	39.8–
كنسبة الناتج المحلي الإجمالي (%) .	4.5–	4.0–	5.6–	6.5–	7.8–
إجمالي الدين العام العربي (مليار دولار)	–	–	–	447.1	468.5
نسبة إجمالي الدين العام العربي من الناتج المحلي الإجمالي (%) .	–	–	–	47.2	44.0
الدين العام الداخلي للدول العربية (مليار دولار) .	–	–	–	274.1	292.4
الدين العام الخارجي للدول العربية (مليار دولار) .	–	–	–	173	176.2
إجمالي إيرادات الدول العربية	580.4	854.9	596.2	707	893
الإيرادات النفطية (مليار دولار)	–	–	377	487	654
الإيرادات الضريبية (مليار دولار)	–	–	133.6	132	142
الإيرادات غير الضريبية (مليار دولار)	–	–	–	50.2	58.5
الدخل من الاستثمار (مليار دولار)	–	–	–	33.4	34.9

التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، 2012

3. ما زالت بعض الدول العربية تعاني من بعض المشاكل الإدارية الخاصة بالعملية الاستثمارية والمتمثلة بالبيروقراطية والروتين في الإجراءات وإنجاز المعاملات، نقص الخبرات والكوادر الفنية المتخصصة، وضعف دقة في البيانات والمعلومات، والضعف في التطوير والتحديث في الأجهزة الإدارية، وتعدد الأجهزة المشرفة على الاستثمار في معظم الدول العربية.

4. عدم استقرار البيئة القانونية والتشريعية وعدم استقرار القوانين الناظمة للعملية الاستثمارية بشكل عام مما يؤدي إلى زعزعة الثقة لدى المستثمر، كما أن هناك تضارب بعض البنود في قوانين بعض الدول العربية، وعدم ملائمة بعض القوانين في بعض الدول العربية مع التطورات والأوضاع والمتغيرات والمستجدات في العالم، بالإضافة إلى عدم وضوح القوانين والاعتماد في بعض الدول العربية على الاجتهادات في التفسير.

3.1.4 وسائل تحسين المناخ والبيئة الاستثمارية في الدول العربي

لتحسين المناخ والبيئة الاستثمارية للدول العربية لا بدمن العمل على الارتقاء بمجموعة من العوامل التي تساهم في تهيئة بيئة استثمارية محفزة للقطاع الخاص المحلي، وجاذب للاستثمار الأجنبي، وهذه العوامل كما يلي:

أولاً: مجموعة العوامل البنية الأساسية:

- تعزيز البنية التحتية في الدول العربية، من طرق ومواصلات واتصالات سلكية ولاسلكية، موانئ ومطارات والطاقة والمياه. والتي تعتبر من أهم المتطلبات للمستثمر المحلي والعربي والأجنبي وخاصة في المناطق الصالحة للاستثمار التجاري والزراعي والاستخراجي.
- توقيع اتفاقيات تجارة حرة مع مختلف دول العالم للتغلب على مشكلة ضعف السوق المحلي في بعض الدول العربية، وانخفاض مستوى الدخل الفردي بهدف دعم المستثمرين من القطاع الخاص بتسويق منتجاته وخدماته.
- تعزيز قوة أسواق رأس المال في الدول العربية.
- إقامة المناطق الحرة، والاقتصادية تتدفق خلالها التجارة بلا رسوم جمركية أو قيود وتكون هذه المناطق متعددة الأغراض في مجالات التخزين والتجميع والتعبئة والتغليف والتصنيع الموجه للتصدير.

ثانيا: مجموعة العوامل القانونية:

- توحيد كافة القوانين الناظمة للعملية الاستثمارية للحد من مشكلة تشتت المستثمر بين التشريعات الاستثمارية المتعددة في معظم الدول العربية.
- العمل على استقرار وثبات التشريعات الناظمة للاستثمار في بعض الدول العربية مما يولد لدى المستثمر الثقة والاطمئنان على استثماراته.
- تعزيز الوضوح والشفافية في نصوص قوانين وتشريعات الاستثمار وإيجاد لوائح وتفسيرات للمضمون في القوانين.
- إعادة النظر بأنظمة الحوافز الاستثمارية بحيث يتم ربط حجم الإعفاء الضريبي والجمركية وغيرها بمدى توفير المشروع لفرص عمل للعمالة الوطنية، وحجم التصدير بحيث كلما زادت نسبة التصدير من حجم الإنتاج زاد الإعفاء الضريبي للتشجيع على زيادة الإنتاج مستقبلا.

ثالثا: مجموعة العوامل الاقتصادية والمالية:

- تعزيز الاستقرار السياسي والاقتصادي، من خلال إصلاح السياسات المالية والنقدية وغيرها من السياسات في إطار الالتزام بالمفاهيم الاقتصادية بهدف تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي.
- السيطرة على أدوات الاقتصاد الكلي من خلال السعي لرفع معدلات النمو الاقتصادي، وتقليص العجز في الميزان التجاري، وخفض عجز الموازنة العامة كرقم مطلق ونسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وخفض المديونية الخارجية والداخلية وتوليد فرصة عمل جديدة سنوياً لخفض معدلات الفقر والبطالة.
- الحد من التقلبات الاقتصادية مما يسبب عدم الاستقرار الاقتصادي، وتعزيز الوضوح والشفافية للتوجهات الحكومية تجاه قضايا الاستثمار والحد من تضارب السياسات الاقتصادية والاستثمارية في بعض الدول العربية، وذلك لتعزيز ثقة المستثمر في الاقتصاد الوطني.
- توفير وتحديث قواعد البيانات عن الاقتصاد والمناخ الاستثماري التي يحتاجها المستثمر بحيث تكون المعلومات موثقة ومتجددة بشكل دوري لا يشوبها أي غموض أو مبالغة في ارتفاع معدلات المؤشرات الاقتصادية، على أن تتضمن المعلومات المفاهيم الأساسية لبعض القوانين التي تتصل بنشطات المستثمرين ومنها قوانين الجمارك والضرائب والعمل وغيرها .
- العمل على توفير التمويل المحلي اللازم، ووقف مزاحة القطاع العام للقطاع الخاص فيما يخص بعملية الاقتراض الداخلي، حيث أن البنوك المحلية تفضل عادة إقراض الحومة على القطاع الخاص نظرا للضمانات وتقليل المخاطر.
- تخفيض الفوائد على القروض والتسهيلات الائتمانية الموجه للاستثمار في الدول العربية لإعطاء فرصة أكبر للأفراد والمؤسسات لزيادة حجم الاستثمار في شتى المجالات.

رابعا: مجموعة العوامل التنظيمية والإجرائية والإدارية ويمكن تلخيصها بالآتي:

- توحيد الجهات والهيئات والمؤسسات الحكومية المشرفة على الاستثمار، للحد من تضارب الاختصاصات والصلاحيات فيما بينها وتعدد مراكز اتخاذ القرار التي يتعامل معها المستثمر.
- تعزيز مفهوم الشبك الواحد (النافذة الاستثمارية) لتسهيل الإجراءات الحكومية المتعلقة بالترخيص للاستثمار والسرعة في اتخاذ القرارات وإنجاز المعاملات الاستثمارية و، رفد هيئات تشجيع الاستثمار بكوادر بشرية ذات كفاءة ومدربة وتمتلك من الصلاحيات ما يمكنها من إنجاز المعاملات الاستثمارية بكفاءة عالية.

3.2 سياسات تنمية الصادرات للقطاع الخاص

عملت القطاعات التصديرية في الدول العربية خلال العقود الماضية في ظروف الحماية الحكومية لها "الجمركية والغير جمركية"، حيث نشأت فيها المنتجات التصديرية نشأة متواضعة بعيدة عن أجواء المنافسة الدولية الأمر الذي ساهم بتوجيهها لخدمة السوق المحلي دون أخذها لمعايير الجودة العالمية. ومع التغيرات الاقتصادية التي شهدها العالم والمتمثلة بعولمة اقتصادات الدول وظهور التكتلات الاقتصادية الدولية والإقليمية، كان لا بد للمنتجات التصديرية أن تخرج من بوتقة السياسة القائمة على الحماية إلى سياسة الانفتاح والانخراط بأجواء تنافسية معيارها الجودة في الإنتاج والمنافسة السعرية، مما يشكل تشكل تحديا كبيرا للمنتجات الوطنية.لذا، فقد كان من الضروري التفكير في وضع سياسة تنافسية شاملة، تساعد على زيادة القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية لضمان حصة أكبر للمنتجات القطاع الخاص في الأسواق المحلية والعربية والدولية. على حد سواء.

3.2.1 مستويات تنمية وحفز الصادرات

- المستوى الأول: يتناول المهام التي تؤدي إلى تحسين الجودة ورفع كفاءة الإنتاج المحلي عن طريق الدعم الفني المقدم للشركات التصديرية من القطاع الخاص وذلك من خلال الدراسات وتأمين الخبراء والاستعانة بهم وتوفير المعلومات وتدريب المصدرين من القطاع الخاص.
- المستوى الثاني: يتناول الأعمال التي تساهم بالترويج للمنتجات الوطنية مثل إقامة المعارض التجارية الداخلية والخارجية واللقاءات والندوات والملتقيات التجارية التي تجمع القطاع المحلي بنظرائه من مختلف دول العالم، ويتم دعم المصدرين من خلال تغطية جزء من كلفة المشاركة بالمعارض الخارجية أو من كلفة حملات الدعاية الإعلان.
- المستوى الثالث: يتعلق بتخفيض كلفة التصدير عن طريق تحمل جزء من تكاليف التصدير.

3.2.2 دعم القطاع الخاص في تنمية الصادرات في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية

يعرف الدعم بأنه الإعانات التي تقدمها الخزينة العامة إلى الوحدات الإنتاجية بشكل يؤدي إلى تخفيض كلفة إنتاج سلعة ما، بهدف تشجيع المنتجين والمستثمرين على إنتاج هذه السلعة أو تشجيع المستهلكين على استهلاكها. ومع ظهور ما يعرف بعولمة الاقتصاد، أصبحت عملية الدعم تخضع لعدة اعتبارات حيث يمكن تقسيم الدعم إلى قسمين:

1 . دعم يتوافق مع قواعد اتفاقيات التجارة العالمية WTO ويتمثل فيما يلي:

- قيام الحكومة بدعم المصدرين من خلال تنفيذ النشاطات الترويجية المختلفة مثل المعارض التجارية الدولية، وترتيب اللقاءات التجارية بين القطاع الخاص المحلي والأجنبي، وحملات الدعاية والإعلان.
- دعم نشاطات تحسين الجودة (تأمين خبراء، المساعدة في الحصول على شهادات جودة عالمية، توفير رقابة وتحاليل منخفضة الكلفة، ندوات، وغيرها) .
- دعم تنمية القدرات (استشارات فنية وخبراء، تسهيل الإجراءات، وغيرها) .

- دعم المعلومات التجارية: (تمكين المعنيين من الوصول إلى المعلومات)
- دعم يتضمن إعادة الرسوم والضرائب.

2 . الدعم يخالف اتفاقيات التجارة العالمية ويتمثل بما يلي:

- المبلغ الذي يقدم أو يستحق لجهة ما لتغطية الفروق الناتجة عن بيع المنتج بسعر مخفض قد يقل أحياناً عن تكلفة إنتاج السلعة في الأحوال العادية.
- تعتبر السلعة المصدرة وبحسب المادة رقم 16 من اتفاقية التجارة العربية الحرة GAFTA مدعومة عندما يكون سعر التصدير أقل من سعر سلعة مماثلة في السوق المحلية.

3.2.3 مكونات سياسة تنمية الصادرات:

يتطلب اكتمال سياسة تشجيع الصادرات في دولة ما توفر عدد من الشروط والمقومات وذلك على النحو التالي:

أ. وجود إطار مؤسسي معني بالتصدير: من الأهمية بمكان وجود كيانات مؤسسية دائمة معنية بتشجيع وتنمية الصادرات، وتعبر عن مصالح القطاع الخاص المشغل للقطاعات التصديرية، وذلك بالتعاون مع الجهات الممثلة للقطاع الخاص مثل اتحادات المصدرين وجمعيات المصدرين المختلفة.

ب. التحرك على الصعيد الدولي لتنمية الصادرات الوطنية: حتى تستطيع أن تنافس لابد من أن تدخل في ميدان المنافسة أو لا ومن ثم وضع السياسات الكفيلة بزيادة القدرة التنافسية للصادرات الوطنية في العالم، وعليه، لابد من قيام الدول العربية بتعزيز أوجه التعاون الاقتصادي والتجاري مع بقية دول العالم خاصة المستهدفة منها، وذلك من خلال الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية توقيع اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية والمتعددة مع مختلف دول العالم، خاصة في الأسواق ذات الأولية.

ج. السياسات القطاعية: وهي السياسات التي تنمي القدرة التصديرية للقطاعات المستهدفة مثل تنمية القدرات الفنية والرقابية والبشرية اللازمة لتصدير منتج جديد منخفض التكلفة وذو جودة عالية، وقادر على منافسة المنتج المماثل في العالم.

د. سياسات تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر: تعتبر العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الخارجية إما تكاملية أو تبادلية وفي الحالتين تمثلان قوتان للنمو الاقتصادي والتنمية، وذلك على النحو التالي:

- للاستثمار الأجنبي المباشر آثار تنموية تتمثل في تطوير المنشآت المحلية بحيث تدعم هذه الاستثمارات تنافسية الدولة المضيفة للاستثمار وتشجع النمو الاقتصادي وصولا لتحقيق التنمية المستدامة.

- أشارت دراسة حديثة أن قيمة تدفقات وحجم رصيد الدولة من الاستثمار الأجنبي المباشر يدعم تنويع الصادرات وينقل خبرات تدعم وترفع درجة تطور المنشآت المحلية خاصة في الدول النامية مما يشجع نمو اقتصادي أسرع ومستدام. وأن لهذا الاستنتاج تأثير على وضع السياسات في تلك الدول بحيث تعزز هذا الاتجاه.

- تمثل الصين حالة واقعية للتأثير الايجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على تشجيع الصادرات وتحسين الأداء التصديري لقطاع الصناعات التحويلية منذ إتباعها سياسة الباب المفتوح في السبعينيات.

3.2.4 وسائل دعم القطاع الخاص المنتج للسلع التصديرية:

1. الترويج للصادرات، ويمكن القيام بذلك من خلال:

- مساعدة القطاع الخاص على زيادة الصادرات الوطنية من خلال لتعزيز تنافسية المنتجات الوطنية في مجال الجودة والسعر والقيام بترويج الصادرات الوطنية ودعم تسويقها من خلال ما يلي:
  - إجراء دراسات تسويقية شمولية بهدف إيجاد أسواق جديدة وإنشاء مراكز تجارية جديدة في الأسواق الواعدة وذات الأولوية للدولة المصدرة.
  - تحديد السوق المستهدف والمنتجات المطلوبة وآلية الدخول إلى الأسواق الواعدة الجديدة بهدف تحديد الاحتياجات وتوفر البدائل والمواد الأولية والمنافسين ومتطلبات السوق من حيث القوانين والمواصفات.
  - تقييم أهمية إقامة مراكز تجارية في الأسواق المستهدفة.

- تنظيم بعثات ترويجية للمنتجات الوطنية وتوفير فرص المشاركة في المعارض الإقليمية والدولية والقطاعية المتخصصة.
- تنويع المنتجات والأسواق والتنسيق في الترويج مع السفارات في الخارج.
- تشجيع القطاع الخاص على أخذ المبادرة لتسويق منتجاته من خلال إنشاء بيوت تصدير متخصصة من قبل القطاع الخاص تتولى مهام الترويج لقطاعات محددة في الأسواق المستهدفة وذلك عن طريق وضع آليات وحوافز لإنشاء بيوت التصدير وتقديم الدعم الفني واللوجستي لتسهيل مهمتها في الترويج للمنتجات الوطنية وخصوصا للأسواق غير التقليدية والتي يقوم القطاع الخاص بتعزيز تواجد هذه المنتجات فيها من خلال قنوات الاتصال الخاصة به.

- الاستفادة من ميزات الاتفاقيات التجارية المختلفة، ويتم ذلك من خلال:
- تعريف القطاع الخاص بأهمية الاستفادة من ميزات الاتفاقيات التجارية العالمية المختلفة من خلال تراكم المنشأ التي ستأهل المنتجات الوطنية للدخول في الأسواق المستهدفة.

2. الدعم الفني والمالي والبحث والتطوير والإبداع والموارد البشرية، ويمكن القيام بذلك من خلال:

- زيادة تنافسية الشركات ومنتجاتها ورفع قدراتها الإدارية من خلال:
- تقديم الدعم الفني والمالي للشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات المبتدئة في مجالات التصميم وتطوير الأنظمة وتطوير المنتجات والتدريب والإدارة والتسويق والمعلومات.
- تشجيع إقامة دراسات المقارنة لبعض القطاعات الصناعية مع مثيلاتها في الدول المتقدمة مما يلبي احتياجات الأسواق الدولية.
- المساعدة في تسهيل عملية تجديد واقتناء التكنولوجيا الحديثة والمختبرات المتخصصة لتحسين وضمان جودة المنتج.
- تقديم الدعم المتعلق بالإبداع، وتشجيع التعاون ما بين الجامعات وبين الشركات والمؤسسات الصناعية.
- دعم نقل التكنولوجيا إلى مؤسسات وشركات القطاع الخاص وتحفير الشركات التي تقوم بعمليات البحث والتطوير مما يرفع تنافسيتها ويساعدها على مواكبة التطور التكنولوجي
- تقديم الدعم الفني والمالي لخدمات الأعمال للمشاريع المحتضنة والشركات المبتدئة بما في ذلك الخدمات المحاسبية والإدارية والبنكية والتسويقية والقانونية وخطط التدريب المناسبة لمدراء الشركات الصغيرة والجديدة وتشجيع فكرة سيدات الأعمال.
- تطوير وتسهيل برامج التسهيلات المالية والائتمانية لدعم عملية تطوير المشاريع من خلال:

- إيجاد سياسة تمويلية وائتمانية ناجحة لتغطية الصادرات عن طريق التسهيلات التي تمنح للمصدرين سواء في المراحل السابقة أو اللاحقة لشحن البضائع، وخفض كلفة تمويل الصادرات، وإعفاء المصدرين من الرسوم البنكية المرتبطة بعمليات التصدير.
- تأمين الصادرات، من خلال نظام للتأمين على الصادرات ضد الخسائر المحتملة أثناء العملية التصديرية، مثل تأمين الاعتمادات التصديرية، وتقلبات أسعار الصرف وضمانات التصدير،
- إدارة صناديق رأس المال المغامر ورأس المال الأولي ورأس المال التأسيسي.

- ضمان القروض لتسهيل عملية تحديث المشاريع الصناعية وتنفيذ برامجها التطويرية، وذلك من خلال شركات حكومية متخصصة في ضمان القروض.

3. سياسة ترويجية فعالة لتشجيع جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى القطاعات التصديرية

- إعداد استراتيجية ترويجية مناسبة من خلال تحديد الفرص الاستثمارية المتاحة في الدولة، وتحديد الدول المستهدفة لاستقطاب مستثمرين محتملين وذلك من خلال:
  - إعداد الخرائط الاستثمارية تتلائم والمزايا النسبية والتنافسية للدولة، والتحليل الرباعي لنقاط القوة والضعف والفرص والتحديات SWOT Analysis للمناخ الاستثماري للقطر.
  - تحديد القطاعات الاقتصادية المستهدف واستخلاص فرص استثمارية تتناسب والمزايا النسبية والتنافسية لكل قطاع من القطاعات المستهدفة، وعرضها بطريقة جاذبة للمستثمرين.
  - إعداد خرائط ترويجية يتم من خلالها تحديد الدول المستهدفة والمستثمرين المحتملين فيها .
  - فتح مكاتب تمثيلية خارجية لهيئات ترويج الاستثمار لاستهداف المستثمرين المحتملين

- إنشاء المناطق الحرة والمناطق الصناعية التصديرية، لجذب الاستثمارات الموجهة للتصدير والعمل على توفير الخدمات الأساسية التي تحتاجها هذه المشاريع، وإعطاءها الحوافز الاستثمارية المناسبة.

4. تحسين المواصفات والمقاييس للمنتجات التصديرية الوطنية لتكون قادرة على المنافسة خارجيا، ويمكن أن يتم ذلك من خلال:

- تقديم الدعم الفني في مجالات المواصفات والمقاييس للشركات الصناعية والقطاعات الإنتاجية الأخرى.
- إشراك القطاع الخاص في اللجان الفنية الدولية والإقليمية والوطنية التي تقوم بوضع المواصفات والمقاييس للسلع المنتجة، وذلك للمحافظة على مصالح القطاع الخاص وعدم فرض المتطلبات الفنية عليهم دون مشاركتهم.

- موائمة القواعد الفنية والمواصفات القياسية مع مثيلاتها في الدول التي ترتبط باتفاقيات تجارة حرة لتسهيل التصدير لهذه الدول.
- تطوير قاعدة البيانات للمواصفات القياسية في الدولة، وتوفير هذه المعلومات في قاعدة البيانات الدولية، وزيادة وعي الصناعيين وتعزيز معرفتهم بالمستجدات والتشريعات والأنظمة الخاصة بالمواصفات والمقاييس وتقديم المساعدة الفنية لهم.
- توسيع مجال الاعتماد ليشمل اعتماد الهيئات المانحة لشهادات المطابقة للمنتجات والحصول على الاعتراف متعدد الأطراف مع أعضاء منظمات الاعتماد الدولية والإقليمية.

وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى اختلاف خدمات تشجيع الصادرات حسب وضع الشركات وخبرتها في التجارة الدولية، كما هو مبين في الجدول أدناه.

تطبيق عملي: خدمات تشجيع الصادرات حسب وضع الشركات وخبرتها في التجارة الدولية

البداية		التنويع	
تنمية القدرات التصديرية	البحث عن الأسواق	تطوير الأسواق التصديرية	التسويق التجاري
❖ شركات مبتدئة تصدر لأول مرة ❖ تزويدها بالمعلومات والاستشارات والتدريب والمساعدة الفنية والمطبوعات	❖ الشركات الواعدة ❖ المساعدة في تبيان الأسواق المتاحة ❖ تزويدها بدراسات السوق ❖ الترويج للسلع القابلة للتصدير ❖ التسويق	❖ شركات قائمة تقوم بانتقاء العملاء ❖ وضع برنامج للعمل ❖ المشاركة في معارض دولية ❖ المشاركة في بعثات تسويقية للصادرات ❖ الحصول على تامين صادرات ❖ الحصول على خطابات اعتماد ❖ مجالات شراء تأمين على المخاطر ❖ توفر تمويل	❖ شركات تستهدف زيادة المبيعات وتنويع الأسواق ❖ توفير وساطات تجارية ❖ توفير تمويل ❖ خطابات اعتماد ❖ الشراكات

تطبيق عملي: حركة الصادرات العربية إلى العالم والصادرات العربية البينية وهيكل الصادرات

الدولة	2007	2008	2009	2010	2011
صادرات الدول العربية إلى العالم (مليار دولار)	796.1	1081.2	730.9	915.7	1195.8
مستوردات الدول العربية من العالم (مليار دولار)	539.9	674.4	613.8	667.1	752.5
صادرات الدول العربية البينية (مليون دولار)	70.6	95.8	78	78.1	95.3
نسبة الصادرات العربية البينية إلى إجمالي الصادرات العربية إلى العالم (%)	8.9	8.9	10.7	8.5	8.0
مستورات الدول العربية البينية (مليون دولار)	64.7	89.4	69.2	78.9	92.4
نسبة المستوردات العربية البينية إلى إجمالي مستوردات الدول العربية من العالم (%)	12.1	13.3	11.3	11.8	12.3

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، تقرير 2012

شكل رقم (2)

الهيكل السلعي للصادرات العربية إلى العالم ٪

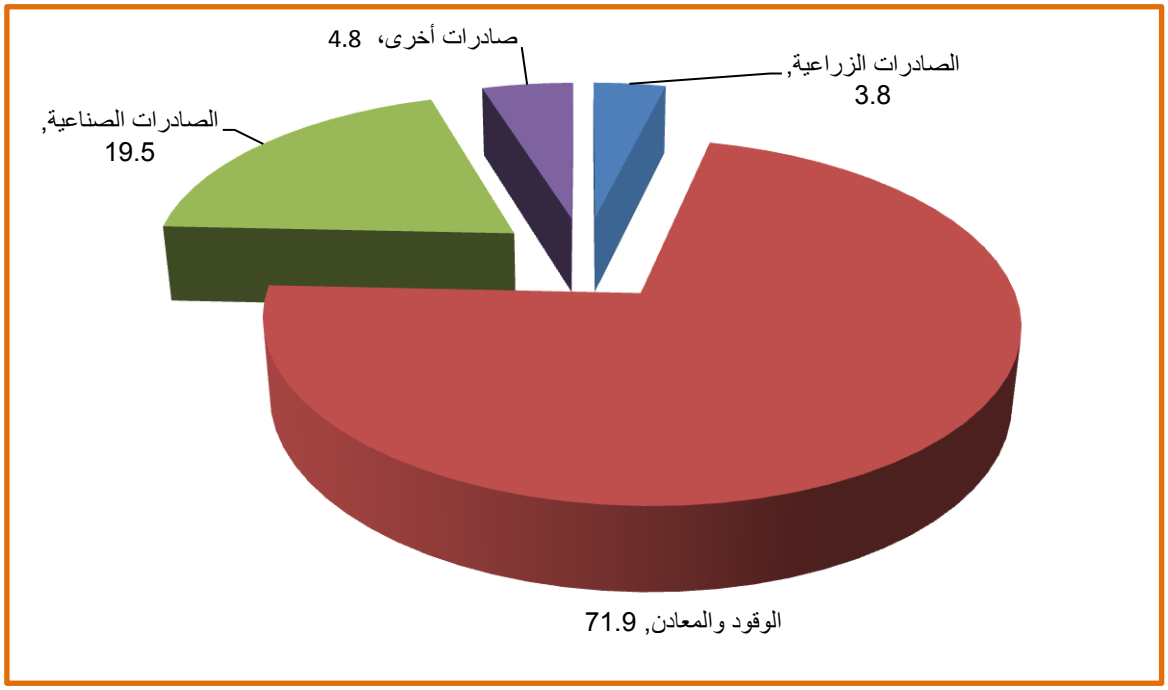

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، تقرير 2012

شكل رقم (3)

الهيكل السلعي للمستوردات العربية

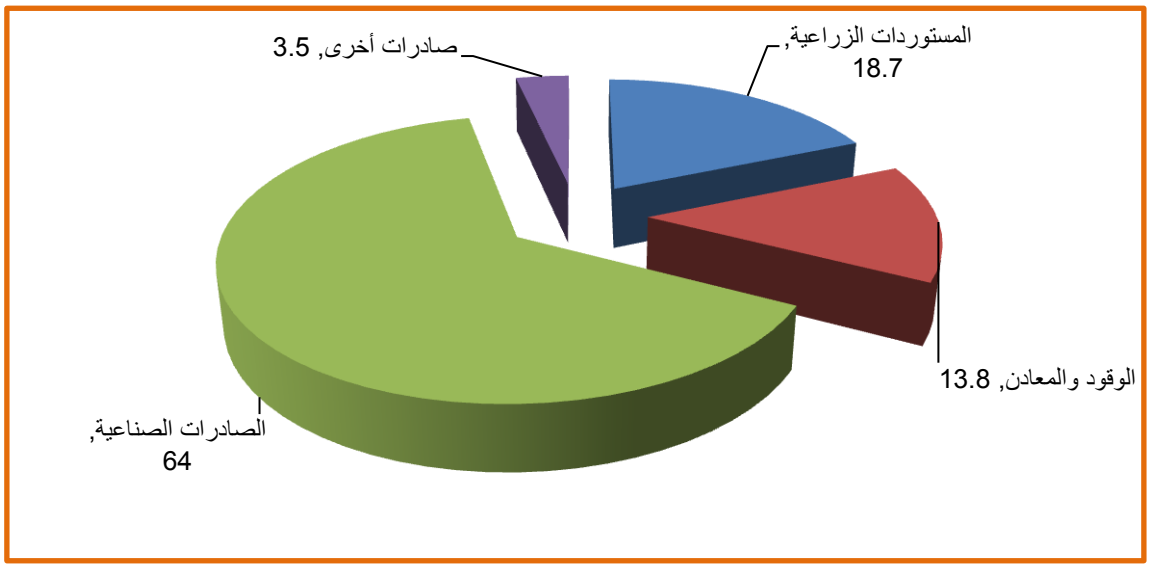

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، تقرير 2012

تطبيق عملي: إجمالي صادرات الدول العربية إلى العالم، موزعة حسب التوزيع الجغرافي (مليار دولار)

الدولة	2007	2008	2009	2010	2011
أجمالي الصادرات العربية إلى العالم	796.1	1081.2	730.9	915.7	1195.8
الدول العربية	70.6	95.8	78	78.1	95.3
الاتحاد الأوروبي	143.9	184.2	15.7	138.5	152.1
الولايات المتحدة	83.5	111.9	63.9	69.5	91.8
آسيا	279.2	395.6	294.7	383.3	465.7
اليابان	93.7	134.6	93.9	96.9	113
الصين	43.9	71.4	48.7	73.2	99.5
باقي دول آسيا	141.6	189.5	152	213.3	253.3
باقي دول العالم	218.8	293.6	178.6	246.2	390.7

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، تقرير 2012

تطبيق عملي: نسبة صادرات الدول العربية إلى العالم حسب التوزيع الجغرافي (٪)

الدولة	2007	2008	2009	2010	2011
إجمالي الصادرات العربية إلى العالم	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0
الدول العربية	8.9	8.9	10.7	8.5	8.0
الاتحاد الأوروبي	18.1	17.0	15.8	15.1	12.7
الولايات المتحدة	10.5	10.4	8.7	7.6	7.7
آسيا	35.1	36.6	40.3	41.9	38.9
اليابان	11.8	12.5	12.8	10.6	9.4
الصين	2.2	6.6	6.7	8.0	8.3
باقي دول آسيا	17.8	17.5	20.8	23.3	21.2
باقي دول العالم	27.5	27.2	24.4	26.9	32.7

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، تقرير 2012

3.2.5 تنافسية الصادرات العربية

مؤشرات تنافسية الصادرات

تم احتساب ثلاثة مؤشرات مختارة في ضوء البيانات المتاحة لإجراء المقارنة الدولية لتنافسية الصادرات العربية.

1. مؤشر التنوع Diversification Index، يقيس انحراف حصة صادرات السلع الرئيسية لدولة معينة في إجمالي صادراتها، عن حصة الصادرات الوطنية لتلك السلع الرئيسية في الصادرات العالمية. ويتراوح هذا المؤشر بين 0 و1، بحيث كلما اقترب المؤشر من صفر كلما كانت درجة تنوع الصادرات أعلى، وعندما يصل المؤشر إلى صفر يتطابق هيكل الصادرات الوطنية مع هيكل الصادرات العالمية.

2. مؤشر التركز Concentration Index، ويعرف بمؤشر هيرفندال- هيرشمان ويقيس مستوى التركز السوقي لحصة الدولة من الصادرات / الواردات العالمية في سلعة أو مجموعة سلعية محددة أو تنوعها بين أكثر من سلعة ومجموعة سلعية. وتتراوح قيمة المؤشر ما بين 0 و1 وتشير القيم الدنيا للمؤشر إلى درجات تركز أقل لكل من الصادرات والواردات فيما تشير القيم الأعلى إلى درجات تركز أكبر.

3. مؤشر كفاءة التجارة Trade Performance Index، وهو مؤشر مركب يرتكز احتسابه على عدد من المؤشرات الفرعية لتنافسية الصادرات الوطنية في الأسواق العالمية، مثل متوسط نصيب الفرد من الصادرات، الحصة السوقية، تنوع المنتجات المصدرة وتنوع أسواق التصدير العالمية. ويؤدي احتساب مؤشر كفاءة التجارة إلى ترتيب عام لموقع

الدولة المصدرة ضمن 184 دولة، وكذلك ترتيب فرعي للدول حسب السلع المصدرة، وذلك بالنسبة لـ 14 مجموعة سلعية رئيسية.

تطبيق عملي: تنافسية الصادرات العربية

مؤشر التركز والتنوع السلعي لصادرات الدول العربية ودول مختارة أخرى

الدول	مؤشر التنوع	مؤشر التركز
الأردن	0.642	0.176
الأمارات	0.585	0.435
البحرين	0.705	0.341
تونس	0.544	0.162
الجزائر	0.788	0.523
جيبوتي	0.622	0.300
جزر القمر	0.749	0.506
السعودية	0.768	0.736
السودان	0.810	0.755
سوريا	0.637	0.264
العراق	0.876	0.972
عمان	0.683	0.458
قطر	0.796	0.486
الكويت	0.807	0.723
لبنان	0.619	0.098
ليبيا	0.806	0.795
مصر	0.587	0.133
المغرب	0.664	0.155
موريتانيا	0.805	0.484
اليمن	0.773	0.721
متوسط العالم	0.000	0.075

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، تقرير 2012

ويمكن استعراض التطورات التي طرأت على تنافسية الصادرات العربية للمجموعات السلعية، وذلك من خلال استخدام المؤشر المركب لكفاءة التجارة لعام 2010، والأشمل في تقييم أداء وكفاءة صادرات الدول العربية إلى الأسواق العالمية. ويتضمن هذا المؤشر ترتيباً للدول العربية المصدرة وذلك ضمن 184 دولة مصدرة لأهم الأصناف السلعية في الصادرات العالمية، وهي المنتجات الزراعية، الأغذية المصنعة، المنسوجات والغزل، المنتجات الجلدية، المنتجات المعدنية، الإلكترونيات والملابس الجاهزة، وذلك كما في الجدول التالي:

تطبيق عملي: ترتيب الدول العربية بحسب مؤشر كفاءة التجارة حسب نوع المنتج

الدولة	المنتجات الزراعية	الأغذية المصنعة	الغزل والنسيج	المنتجات الجلدية	المنتجات المعدنية	المنتجات الالكترونية	الملابس الجاهزة
الأردن	79	91	67	76	89	71	67
البحرين	133	102	75	-	27	111	105
تونس	103	51	68	34	59	30	16
الجزائر	131	135	-	115	131	134	-
السعودية	136	92	85	108	84	112	123
السودان	133	162	-	-	143	136	-
سورية	91	106	48	60	91	76	43
عمان	92	84	99	111	66	82	114
قطر	179	159	113	-	82	69	100
الكويت	176	110	106	100	111	85	108
لبنان	84	57	51	81	55	53	83
ليبيا	181	167	-	117	121	130	-
مصر	58	47	52	73	54	62	60
المغرب	67	59	95	40	93	49	20
موريتانيا	123	147	-	-	-	-	-
اليمن	143	143	-	112	141	135	-

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، تقرير 2012

3.2.6 التحديات التي تواجه الصادرات العربية:

تواجه الصادرات العربية بوجه عام جملة من التحديات التي تؤثر على تنافسيتها والتي من بينها:

1. التركز السلعي للصادرات، حيث تمثل صادرات المحروقات نسبة كبيرة من إجمالي الصادرات العربية.
2. ضعف تنافسية الصادرات العربية التي تستند إلى التكنولوجيا باعتبار أن الصناعات التي تعتمد على الموارد الطبيعية ذات أهمية نسبية أكبر مقارنة بالصادرات عالية التكنولوجيا التي تعدّ متواضعة نسبياً، وذلك بالرغم من حدوث بعض التحسن نحو تصدير منتجات متوسطة وكثيفة الاستعمال التكنولوجي لدى عدد من الدول.
3. العديد من المعوقات التي تتعلق بالخدمات اللوجستية وارتفاع تكاليف النقل، خاصة بين دول المشرق والمغرب العربي، إضافة إلى عدم توفر خطوط نقل منتظمة وغيرها من القيود الإدارية والإجراءات غير الجمركية، وضعف البرامج التسويقية وفقدان الجودة لعدم تطبيق المواصفات والمقاييس الدولية.
4. بالإضافة إلى ضعف برامج التمويل القائمة على بناء الأسواق التصديرية، وهو ما يستلزم تبني سياسات تستهدف تشجيع التخصص في الإنتاج حسب الميزة النسبية وتحسين بنية كفاءة التجارة من كافة جوانبها ومنها تلك المتعلقة بالممارسات التجارية والجمارك والنقل والمعلومات والاتصالات والتمويل.

3.2.7 هيئات تنمية وترويج الصادرات والاستثمار كجزء من آليات دعم القطاع الخاص.

1. الأهداف

تهدف هذه الهيئات إلى تحقيق عدد من الأهداف أهمها:

- المساهمة في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتنمية الصادرات الوطنية وزيادة قدرتها التنافسية وفقا للسياسات المعتمدة من قبل الدولة بما في ذلك تنفيذ الاتفاقيات والبروتوكولات التي تعقدها مع الغير للتبادل السلعي.
- المساهمة في تحسين البيئة الاستثمارية والتصديرية عن طريق وضع البرامج وتقديم الحوافز للمصدرين وحماية الاستثمارات في المشاريع التصديرية بما لا يتعارض مع أسس وقواعد التجارة الدولية الحديثة المعتمدة في اتفاقية منظمة التجارة العالمية، والاتفاقيات التبادل التجاري الحر الثنائية والمتعددة الأطراف.
- إنشاء المراكز التجارية ومكاتب تشجيع الاستثمار في الخارج، وإقامة المعارض التجارية في الخارج والداخل.

- تنظيم البعثات التجارية الخارجية لترويج المنتجات الوطنية وتسويقها في أسواق غير تقليدية والتوسع في الأسواق القائمة.
- إجراء الدراسات والبحوث لتوفير المعلومات عن المناخ الاستثماري للدولة والخدمات والخبرات الفنية المساندة لعمليات التصدير بما في ذلك القيام بأعمال المسح للأسواق الخارجية لأغراض الترويج للسلع والخدمات الأردنية فيها .
- ضمان الاستثمار وائتمان الصادرات سواء قبل أو أثناء أو بعد الشحن.
- تقديم خدمة دعم الصادرات من خلال توفير فرص تدريبية ودعم فني وتمويل تجاري والتعريف بالمواصفات المطلوبة) .
- تقديم المساعدات الإدارية والفنية والاستشارية والحوافز للمصدرين لتسويق الصادرات.

2. المواصفات المطلوبة لهيئات تشجيع الصادرات والاستثمار

- وجود قيادة ذات رؤية وتتبنى هدف تنمية الصادرات وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر.
- وجود القطاع الخاص ممثلا في إدارة الهيئات.
- وجود ميزانية مقدرة.
- تعيين موظفين مؤهلين.
- تطبيق المهنية وثقافة خدمة العملاء وليس النهج البيروقراطي.
- تقديم حوافز مناسبة واستهداف الشركات الواعدة للتصدير وتبيان الفرص إمامها .
- القدرة على معالجة المعوقات التي تحد من الصادرات وجذب الاستثمارات من الخارج.

3. فعالية هيئات تشجيع الصادرات والسفارات والملحقات التجارية

- أشارت دراسة رئيسية قام بها باحثون من البنك الدولي عام 2006 على 104 من هيئات تشجيع الصادرات، منها 73 هيئة في الدول النامية. وجدت أن كل دولار يصرف على جهود تشجيع الصادرات يؤدي إلى زيادة 40 دولار من الصادرات الوطنية بالمعدل مع وجود تفاوت ملحوظ بين مجموعات الدول وفق مستويات التنمية الاقتصادية.
- أشارت دراسة إلى أن وجود سفارة دولة أو ملحقية تجارية في دولة ما تقوم بمهام تشجيع الصادرات وتعزز العلاقات التجارية المتبادلة تزيد الصادرات لتلك الدولة بنسبة تتراوح بين 6% إلى 10% .

هل أنت مع فصل أم دمج هيئات تشجيع الاستثمار والصادرات؟

- وجود إطار مؤسسي في الدولة مهم لتطوير الجهود الترويجية لكل من الاستثمار والصادرات، وقد درجت بعض الدول على فصل هذه المهمة، بينما لجأت بعض الدول إلى دمج هاتين المهمتين في إطار مؤسسي واحد .
- وفق مصادر انكتاد (2009) فانه من 173 هيئة وطنية هنالك 58% من هذه الهيئات متخصصة بتشجيع الاستثمار ونحو 42% تقوم بمهمة تشجيع الصادرات أيضا . وقد لاحظت انكتاد أن دمج الهيئات سمة سائدة في الدول النامية والمتقدمة، خاصة لدى الدول الصغيرة.
- من الدول التي لديها هيئة واحدة تجمع المهمتين: المملكة المتحدة، استراليا، ألمانيا، كوريا، ومن الدول العربية سلطنة عمان.

مبررات الدمج

- نظريا تقدم هذه الهيئات (سلعة عامة) هدفها معالجة الخلل في الوصول للمعلومات بين المستثمر المحلي والأجنبي حول بيئة الأعمال، وبين السوق الأجنبي والسوق المحلي للمصدر الوطني.
- تناغم أفضل في السياسات لمشاركتهما في مهمة الترويج للدولة وقطاعاتها .
- يمكن الإفادة من التركيز على تشجيع الاستثمار الأجنبي الذي يقوي القدرة التصديرية للدولة.
- تحقيق توفير في التكلفة والموارد المالية والبشرية.
- المشاركة في تبادل الخبرات وقواعد البيانات.
- تحقيق مستوى أفضل من التنسيق لتحقيق الأهداف التنموية وتجميع الجهود التسويقية لتكون أكثر فعالية.
- الاستفادة من الربط مع شبكات المزودين المحليين في قطاع SMEs.

مبررات الفصل

- اختلاف نوعية الخبرات والمهارات وأساليب العمل المطلوبة.
- اختلاف طبيعة العمل.
- اختلاف نوعية العملاء SMEs vs. TNCs .
- تفاوت المدة الزمنية لاتخاذ القرار.
- تفوت طبيعة الفعاليات وتنظيمها ودورية انعقادها .
- اختلاف طبيعة الخدمات المقدمة خاصة الخدمة اللاحقة للمستثمرين لكون العلاقة طويلة الأمد وتحتاج لمدة أطول لإنجاحها بينما لا تحتاج هيئات تشجيع الصادرات المستوى نفسه من الزمن للمتابعة وتقديم الخدمة.
- اختلاف المخرجات ومعايير الأداء.

4. معايير الأداء بين هيئات تشجيع الاستثمار وهيئات تنمية الصادرات

1. معايير مشتركة وتشمل:

- عدد الزوار
- عدد المطبعات التي توزعت
- عدد الاستفسارات التي أجيبت
- عدد الفعاليات التي نظمت
- مدى رضى العملاء

2. معايير أداء هيئات تنمية الصادرات وتشمل:

- الأثر على الميزان التجاري
- تسويق السلع التقليدية وغير التقليدية
- ولوج أسواق جديدة
- برامج دعم فني للمؤسسات المحلية والمصدرين
- حجم الصادرات
- تسويق السلع التصديرية
- عدد الشركاء التجاريين
- تحسين خدمة العملاء
- عدد الشركات المستفيدة
- تنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

3. معايير أداء هيئات تشجيع الاستثمار

- عدد الوظائف
- حجم راس المال
- عدد التراخيص
- الأثر الاقتصادي
- نقل التكنولوجيا
- التنافسية
- عدد المشاريع المنجزة
- عدد المستثمرين
- عدد المشاكل المعالجة
- عدد المصانع والمنشئات الجديدة
- عدد الزيارات من مستثمرين محتملين

تطبيق عملي: هيئات تنمية الصادرات في عدد من الدول العربية

الدولة	اسم الهيئة	الموقع الالكتروني
الكويت	الهيئة العامة للصناعة	www.pai.gov.kw
السعودية	هيئة تنمية الصادرات السعودية	/http://www.seda.sa
الإمارات	دائرة التنمية الاقتصادية أبوظبي	http://ded.abudhabi.ae
	مؤسسة دبي لتنمية الصادرات	http://www.dedc.gov.ae
الأردن	المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية	http://www.jedco.gov.jo
عمان	الهيئة العامة لترويج الاستثمار وتنمية الصادرات	http://www.paiped.com
مصر	مركز تنمية الصادرات المصرية	http://mip.eepc.gov.eg
اليمن	المجلس الأعلى لتنمية الصادرات اليمنية	www.yesc.gov.ye
ليبيا	مركز تنمية الصادرات الليبية	http://lepc.ly
لبنان	المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمار	http://www.idal.com.lb
تونس	مركز النهوض بالصادرات	www.cepex.nat.tn
الجزائر	مركز تنمية الصادرات الجزائري	www.promex.dz
المغرب	المكتب المغربي لإنعاش الصادرات	/http://www.exportmorocco.com
البحرين	مجلس التنمية الاقتصادية البحرين	http://www.bahrainedb.com
قطر	بنك قطر للتنمية	http://www.qdb.qa
العراق	الهيئة الوطنية للاستثمار	http://investpromo.gov.iq
سوريا	هيئة تنمية وترويج الصادرات السورية	http://www.edpa.gov.sy

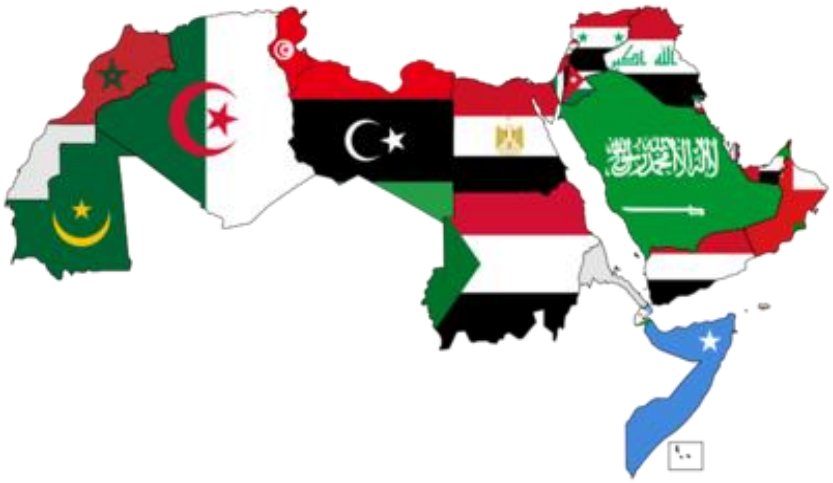

المقترحات لتفعيل دور القطاع الخاص في الدول العربية

قدم مجلس الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية مجموعة من المقترحات لتفعيل دور القطاع الخاص وزيادة مكاسبه من إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على النحو التالي:

(1) **تقديم اقتراحات إلى دوله تساهم في وضع القطاع العام أمام الصورة التي يجدها القطاع الخاص ضرورية لتحسين الأوضاع الاقتصادية والاستثمارية** لانسياب الاستثمارات والسلع بين الدول العربية، ومنها العمل على توضيح نصوص التشريعات واستقرارها، والعمل على تذليل المعوقات أمام الاستثمار الخاص على شاكلة قيود إدارية وغيرها من إجراءات حكومية متعلقة بالترخيص للاستثمار والبيروقراطية. ومن هنا تنبع ضرورة أيضاً تمثيل هذا القطاع الخاص في الاجتماعات الدورية المتعلقة في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بهدف تتبع ومواكبة المستجدات، وليكون في صلب عملية تحقيق منطقة التجارة الحرة العربية.

(2) **قيام منظمات القطاع الخاص بتوفير الخدمة والدعم للاستثمار والتجارة العربية البينية،** وتوفير وسائل وآليات تبادل المعلومات فيما بين الدول العربية. وتجدر الإشارة هنا إلى أهمية تفعيل دور مؤتمر رجال الأعمال والمستثمرين العرب بوصفه آلية هامة للتعارف فيما بين رجال الأعمال العرب وكذلك في التعريف بالفرص الاستثمارية والتجارية البينية المتاحة. كذلك، تطوير مركز المعلومات الخاص ببرنامج تمويل التجارة العربية البينية (أبو ظبي) بحيث يمكن الرجوع إليه في جميع المعلومات التي تعود إلى التجارة العربية البينية.

(3) **القيام بالتدابير اللازمة بهدف حث الحكومات والجهات القطاعية للإسراع في تحسين البيئة المعلوماتية للمستثمرين العرب** من توفير قواعد البيانات التي تهم القطاع الخاص في قيامه بإعداد دراسات جدوى لمشاريعه تستند لمعلومات وبيانات محققة.

(4) **قيام الغرف بدعم وتوسيع النشاط التصديري للقطاع الخاص من خلال إقامة مراكز لتنمية الصادرات** إلى الخارج وإلى داخل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وتبني بحوث لتسويق الصادرات وبرامج للتدريب على أساليب وفنون التصدير والتوسع في تقديم خدمات المعلومات والتمويل. وكان من توصيات مجلس اتحاد الغرف العربية الأخير أن أعلن عن إنشاء شبكة حديثة للمعلومات لتزويد المستثمرين بما يلزمهم من معلومات.

(5) **المساعدة في عملية التخصيص من خلال إيجاد البيئة القانونية الضرورية لتشجيع القطاع الخاص العربي على الاستثمار في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى** بما في ذلك إيجاد سوق لرأس المال يسهل عملية طرح الأسهم للاكتتاب العام أمام القطاع الخاص العربي وما يتضمنه هذا الأمر من مبدأ المعاملة الوطنية بناء على توجهات البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

(6) **العمل على الاستفادة من الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية،** والعمل على تطويرها في ظل المستجدات العالمية.

(7) **العمل على نقل المستجدات التي تطرأ على صعيد متطلبات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى إلى مؤسسات القطاع الخاص واتحاداته مع تقديم المشورة حول كيفية الاستفادة من هذه التطورات** في كل ما يختص بالتعريفات الجمركية وفض المنازعات وغيره. والعمل على تعبئة القطاع الخاص العربي باتجاه دعم هذه المنطقة بالأفكار والمساهمات.

(8) **الآلية المناسبة لفض المنازعات والتي تتضمن :**

- نقل المشاكل والمعوقات التي تواجه القطاع الخاص في البلاد العربية إلى الإطار المناسب المعني بهذه القضايا بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. ونشير في هذا السياق إلى لجنة التجارة التي انبثقت عن الغرف للاهتمام بالموضوع بالتعاون والتنسيق مع لجنة التنفيذ والمتابعة، بحيث ترفع إليها المشاكل التي تردها من رجال الأعمال من مصدرين ومستوردين بغية إيجاد الحلول المناسبة لها.
- إمكانية إقامة مكاتب للتجارة العربية البينية بالتعاون ما بين القطاع العام والقطاع الخاص.
- إيجاد آلية ووسيلة للتعرّف على المشاكل التي تقع ميدانياً أمام تنفيذ المنطقة باعتماد وسائل عدة منها أن تقوم الغرف بإسناد وظيفة الاستعلام وتحديد المطالب

المقترحات لتفعيل دور القطاع الخاص في الدول العربية

واستلام الشكاوى إلى أحد الموظفين لديها، والاتصال المباشر بكل الاتحادات والمنظمات المهنية وجمعيات الصناعيين والمصدّرين والناقلين الذين لديهم إلمام عن كثب بالخلافات القائمة.

- الإطلاع على مجالس التحكيم، والدعوة إلى فتح نافذة في مجلات الغرف للتعرف على المشاكل التي تعترض القطاع الخاص العربي في تنفيذ اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين البلاد العربية، ورفع هذه المشاكل والمعوقات إلى الهيئات المختصة والمشرفة على تنفيذ البرنامج التنفيذي.

(9) العمل على الاستفادة القصوى مما تتيحه منطقة التجارة الحرة العربية في خلق شركات عربية كبرى،

(10) العمل على تحسين البيئة التمويلية للتجارة العربية البينية وتوسيع مواردها التمويلية وذلك بالعمل على تجميع المصارف العربية لخلق مصارف عربية كبرى، وحشد جهود قطاع المصارف العربية في منح التمويل للتجار والمصدّرين والمستوردين بين الدول العربية، بما في ذلك فتح المجال أمامهم للاستفادة من التسهيلات التي توفرها المصارف ومؤسسات التمويل العربية التي سنعمل على المطالبة بتركيز برامجها على التمويل الأطول أجلا للتجارة.

(11) قيام الغرف بدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم فنياً وماليا، وربطها بالشركات العربية الكبرى.

(12) تحسين التعاون مع الإدارات الجمركية التي تشكّل الجهاز الأكثر إلماماً بأمور التجارة الخارجية.

(13) تحسين القدرة التنافسية للصادرات العربية البينية من خلال تحسين كفاءة الإنتاج والجودة وسعر ومستلزمات التعبئة والتوضيب. ويفضّل حالياً تطبيق نظام أيزو 9000 والبرامج الجودة الكاملة.

(14) تحديث وسائل التسويق لتخفيض التكلفة. فمن شأن إقامة شركات عربية مشتركة للتسويق المساهمة في نقل السلع بكلفة أقل وبوقت أقصر.

(15)العمل على تحقيق الكفاءة في التجارة من خلال خفض أكلاف عملية التبادل عبر استخدام تكنولوجيا المعلومات، وتطوير أنظمة العبور بما يتلاءم مع التقدم التكنولوجي في مجال الاتصالات.

(16) العمل على خلق وعي عام لدى المواطن العربي بفرص خلق طلب على السلع العربية المنتجة محلياً بعد الاهتمام بتحسين نوعية المنتجات وأساليب التغليف ومتطلبات الجودة.

(17) المساهمة في إيجاد صيغة لنوع من مقترح اتفاقية عربية لإزالة الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل للرسوم الجمركية المطبقة على استيراد السلع والرسوم غير الجمركية التي يخضع لها استيراد السلع والرسوم الجبائية والخدماتية وجملة القيود غير الجمركية مثل رخص الاستيراد والتصدير والعراقيل ذات الطبيعة الإدارية كالفحص البيطري، ومشاكل ومعوقات النقل البري، في سبيل العمل على توحيدها.

(18) إعداد أو راق دورية قطاعية وبحسب البلدان لدراسة أثر منطقة التجارة الحرة العربية عليها.

ودعا مجلس الاتحاد العام للغرف القطاع الخاص في الدول العربية إلى الاستفادة من المميزات التي تتيحها منطقة التجارة الحرة وإلى قيام غرف التجارة والصناعة بدور محوري في هذا المجال من خلال العمل بمختلف الوسائل المتاحة لتعميم الفوائد المرجوة من منطقة التجارة الحرة على رجال الأعمال والشركات والمبادئ التي ترتكز عليها والإجراءات الخاصة بها، والطلب من رجال الأعمال بموافاتها بأية عقبات تعترضهم في التبادل التجاري وفقاً لأحكام هذه المنطقة، والقيام بالبحوث والدراسات الخاصة بالإنتاج، والمساهمة في برامج التدريب المهني بالتعاون مع الحكومات، بالإضافة إلى قيام الغرف باستكشاف فرص الاستثمار المتاحة في ظل منطقة التجارة الحرة وإعداد دراسات جدوى لهذه الفرص لمساعدة القطاع الخاص، بالإضافة إلى مساعدة رجال الأعمال في الاستفادة من الخدمات التي تقدّمها المنظمات الاقتصادية العربية المختلفة.

المصدر: الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية -تقرير القطاع الخاص حول تطبيق منتجة التجارة الحرة العربية الكبرى – التقرير الثاني المقدم إلى لجنة التنفيذ والمتابعة بجامعة الدول العربية – القاهرة: 5-6 أيلول (سبتمبر) 1998

عزيزتي المتدربة ...عزيزي المتدرب

في نهاية هذه الوحدة التدريبية، ومن أجل قياس مكاسب وعوائد التدريب، أرجو بيان مستوى ما تم اكتسابه من معارف ومهارات في الموضوعات التالية:

الموضوع	ضعيف	متوسط	جيد	جيد جدا	ممتاز
	1	2	3	4	5
المناخ الاستثماري في الدول العربية					
تقرير جاذبية الاستثمار الصادر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار					
مؤشرات تقرير جاذبية الاستثمار					
معوقات البيئة الاستثمارية في الدول العربية					
وسائل تحسين البيئة الاستثمارية في الدول العربية					
بعض التجارب العربية في مجال تشجيع الاستثمار					
بعض التجارب العربية في مجال تنمية الصادرات					
سياسات تنمية الصادرات ومكوناتها					
تنافسية الصادرات لعربية والتحديات التي تواجهها					
تجارب عربية في مجال تنمية الصادرات					